

## التقسيم عن بُعد

### القوات السودانية شبه المسلحة والمليشيات الموالية للحكومة

#### مقدمة

خاضت الحكومات المتوالية في الخرطوم منذ ثمانينات القرن العشرين حروباً في أطراف السودان مستعينة بقوات غير نظامية أو شبه مسلحة. وأصبحت هذه الميليشيات المجندة محلياً أكثر وضوحاً على نحو متزايد من القوات السودانية المسلحة النظامية<sup>١</sup> وعلى مر السنين، كان لهذه الاستراتيجية الخاصة باستخدام الميليشيات -التي وُصفت بأنها "مكافحة للتمرد بأقل التكاليف"<sup>٢</sup> - أهداف ومزايا عديدة للخرطوم، وكذلك قيود واضحة. ومبدئياً، ربما تبدو قدرة هذه الميليشيات على كسب قوتها ومكافأة نفسها على خدماتها عن طريق الغنائم التي نهبها أقل تكلفةً للحكومة من الاعتماد على الجيش النظامي، ولكنهم مع الوقت أثبتوا أنهم أكثر تكلفةً بشكل كبير مع وجود قادة ميليشيات يطالبون بالمزيد والمزيد من المكافآت المالية والسياسية نظير خدماتهم. وعلاوة على ذلك، امتدت "تكاليفهم" إلى أبعد من حدود النفقات المالية الفورية. فقد غيرت الميليشيات مراراً من ولائها، وكانوا أحياناً يُعادون ويُحاربون قوات شبه مسلحة أخرى وحلفاء حكوميين. وقد أثبتت انتهاكاتهم طوال الوقت أنها ذات نتائج عكسية للخرطوم، الأمر الذي أدى إلى زيادة دعم وتجنيد مجموعات المتمردين المحليين، وبصفة عامة؛ نشأة صراعات طويلة الأمد. ولعدة سنوات، تبني المتشددون الحكوميون معتقداً أن الميليشيات أكثر كفاءةً، على المستوى الحربي، من القوات السودانية المسلحة النظامية. وقد نجم هذا المعتقد عن عدم ثقة السياسيين في قدرة القوات السودانية المسلحة على الانتصار في الحروب المدنية، وفي الوحدات الحربية التي تبدو أيضاً بعيدةً سياسياً جداً عن الخرطوم أو قريبة عرقياً جداً

أن هذا المنهج كان له عيوب واضحة، وخاصةً بعد أن أعلن القادة البارزون للميليشيات، مثل موسى هلال، بشكل واضح أنهم امتثلوا لأوامر الحكومة، وطلبوا إضفاء مزيد من الرسمية على مكانتهم. ولكن في الآونة الأخيرة، بدأ إبعاد الخرطوم نفسها عن الجرائم المرتكبة من الميليشيات أمراً أقل أهمية بالنسبة لها. وألقي القبض على قائد حزب الأمة القومي "صادق مهدي" في مايو ٢٠١٤ بعد انتقاده للانتهاكات التي ارتكبتها قوات الدعم السريع (محمد حمدان دقلو) الشهير بـ "حميدي". ويركز هذا الملخص على تاريخ إستراتيجية الميليشيات السودانية ودور الميليشيات في النزاعات المسلحة في الدولة، لا سيما في دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل

للمتمردين. ولكن القوات شبه المسلحة لم تكن دائماً تثبت أنها إما أكثر كفاءةً، على المستوى الحربي، أو أكثر إخلاصاً والتزاماً للحكومة؛ فقد حاربوا بالفعل في دارفور ضد المدنيين أكثر من المتمردين مع تحويل مجتمعات كاملة إلى مجندين ومؤيدين لما كانت في البداية مجموعات متمردة صغيرة جداً. واستمر ذلك حتى الآن، حيث أشارت تقديرات "مشروع بيانات أحداث ومواقع النزاعات" إلى أن ٤٦٪ من النزاعات في السودان في عام ٢٠١٥ تضمنت استهداف المدنيين من قبل "ميليشيات سياسية" لا سيما الميليشيات الموالية للحكومة.<sup>٣</sup>

وكانت القدرة على رفض الانتهاكات الصادرة من الميليشيات جزءاً من المنطق في الخرطوم في الاعتماد على الميليشيات. غير



موسى هلال يُحيي مؤيديه عند وصوله مدينة نيالا جنوب دارفور في ٧ ديسمبر ٢٠١٣ - © وكالة فرانس برس وغيتي إيبيديجيز.

عام ١٩٨٧ خلال الفترة "الديمقراطية" القصيرة الثانية في عهد رئيس الوزراء صادق المهدي عندما جندت الخرطوم "المُرَحَّلِينَ" (تعني حرفياً من جاءوا من طرق الماشية المهاجرة) للمحاربة في جنوب السودان وجبال النوبة. وقد تم تجنيد المحاربين بصفة خاصة من "البقارة" -أي (رعاة الماشية)- من القبيلتين العربيتين الرزيقات والمسيرية اللتين عاشتا في المناطق المجاورة لجنوب السودان (المسيرية عاشت بالقرب من جبال النوبة). ومع انقسام متمرد الجنوب بشكلٍ سريع حول الأسس العرقية، تم إكمال إستراتيجية الميليشيات من خلال التعاون بين متمرد الجنوب والميليشيات لا سيما من قبيلة النوير.<sup>٤</sup>

لمجتمعات التي تنشأ منها الميليشيات في الحكومة والإدارات المحلية وعمليات السلام، وتوفير مصادر الدخل البديل لأعضاء الميليشيات، وتوفير ضمانات ودوافع لنزع السلاح، بالإضافة إلى إشراك أعضاء الميليشيات في جهود بناء السلام.

## معلومات حول استخدام القوات شبه المسلحة والميليشيات

ظهرت إستراتيجية حروب الميليشيات السودانية قبل عهد الحكومة الحالية، فقد كان لمعظم القوات شبه المسلحة الحالية جذورها في الحرب الأهلية الثانية في السودان، والتي بدأت في عام ١٩٨٣. ولقد تم استخدامهم على نطاق واسع بعد

الأزرق. ويتناول الملخص استخدام القوات شبه المسلحة والميليشيات في السودان في فترة ثمانينات القرن العشرين حتى العصر الحالي بما في ذلك أدوارهم المزعومة في استغلال الموارد، ثم ينظر في التكاليف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية طويلة المدى لإستراتيجية الميليشيات بالنسبة للدولة والمجتمع السوداني. وأخيراً، يتناول الملخص آثار إستراتيجية الميليشيات على أي عملية مستقبلية لإصلاح القطاع الأمني في السودان مع ملاحظة أن الحرص على وجود سوق شبه حربي في السودان يمثل عائقاً في بناء السلام هناك وفي المنطقة الأعم. ومن بين نتائج أخرى، من النتائج الأساسية لهذه الإستراتيجية ما يلي:

- اعتمدت الخرطوم بشكل متزايد على القوات شبه المسلحة والميليشيات -لا سيما من القبائل العربية في دارفور وكردفان- في خوض حروب متوالية في أطراف السودان. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف ميليشياتها، ورغم الأزمة الاقتصادية والخلافات الداخلية في الدولة على هذا الموضوع، إلا أن الخرطوم استمرت في تطوير ميليشياتها حيث شكّلت مؤخراً قوات الدعم السريع في ٢٠١٣.
- أسفرت إستراتيجية الميليشيات عن العديد من المتاعب، فقد حاربت الميليشيات في كثير من الأحيان مدنيين بدلاً من قوات المتمردين والقوات النظامية والحلفاء الحكوميين، وارتكبوا انتهاكات، ومن ثم ساهموا في وجود نزاعات مسلحة طويلة الأمد.
- ظهور مزاعم تدعي أن الميليشيات السودانية تموّل بالموارد الطبيعية كالذهب والعاج وهي مزاعم لا أساس لها من الصحة. بل يوضح الدليل المتوفر أن القوات الحكومية الأساسية شبه المسلحة ظلت معتمدة بشكل كبير على التمويل الحكومي.
- شملت الميليشيات السودانية أعضاء يحملون هويات خارجية من الدول المجاورة من الذين حاربوا في تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وليبيا، وجنوب السودان. وسواء وافقت الخرطوم أم لا، فإن استعداد الميليشيات السودانية للمحاربة في دول مجاورة قد يسهم في تحقيق المزيد من عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي.
- سوف تتطلب أي جهود مستقبلية لإصلاح قطاع الأمن ضمان وجود تمثيل سياسي



قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان يتحدث إلى الصحافة في أم درمان بعد إجراء القبض على مهاجرين صوماليين وإثيوبيين على الحدود السودانية الليبية في ٨ يناير ٢٠١٧. أشرف شانلي / وكالة فرانس برس / غيتي إيميديز.

وأُجريت محاولة لاستخدام "البقارة" العرب كوسيلة للحماية من غير العرب في الجنوب الذين كان معظمهم مسيحيين. وقد أدى هذا إلى إطالة مدة السياسة الاستعمارية المتمثلة في رسم حدٍ عنصريٍّ و ديني واضح من خلال فصل السودان جنوبها عن شمالها. وأصبح الدين أكثر أهمية في السياسات السودانية في ثمانينيات القرن العشرين بشكل كبير كرد فعل من الحكومات المتوالية على ظهور جماعات الإخوان المسلمين، ولعب هذا دوراً في تجنيد الميليشيات لما أُطلق عليه "جهاد". وكان أيضاً يُطلق على المرشحين أحياناً "مجاهدون" (محاربون دينيون).<sup>٥</sup> وأصبح هذا البُعد الديني أكثر أهمية بعد أن تولت الجبهة الإسلامية القومية للإخوان المسلمين في ١٩٨٩ السلطة. وكان من بين القرارات الأساسية الأولى للحكم: تكوين قوات دفاع شعبي، وهذا الأمر "أضفى الطابع الرسمي" على المرشحين، وزاد من تجنيد القوات شبه المسلحة ليشمل المسلمين العرب وغير العرب لا سيما من دارفور.<sup>٦</sup> وكعادة منهج الإخوان المسلمين، كانت تعبئة الميليشيات تجمع بين أيديولوجية شعبية (أنهم جيش الشعب الذي يمكنه حماية النظام الجديد من القوات المسلحة النظامية) بالإضافة إلى الأيديولوجية الدينية. كما جنّدت الخرطوم أيضاً المجاهدين في البداية كقوات دفاع شعبي حيث جمعتهم من شباب وطلاب ونشطاء الحركات الإسلامية، لا سيما من وسط وشمال السودان، وكانوا على استعداد للمشاركة في الجهاد ضد غير المسلمين و"المرتدين" (عادةً ما يُطلق على المسلمون المتمردون في جنوب كردفان والنيل الأزرق). وكان الهدف الأساسي هو إضفاء الطابع العسكري على شباب الحركة الإسلامية كقتل موازن للقوات المسلحة السودانية، غير أن المجاهدين كانوا قد دخلوا بشكل تدريجي أيضاً في القوات المسلحة السودانية.<sup>٧</sup> وبحلول عام ٢٠١١، تم تجهيز المجاهدين المتبقين بشكل أفضل من قوات الدفاع المدني، ولكن قيل إنهم لم يحصلوا على رواتب ولم يتم إدماجهم بشكل مناسب في بنيات القوات المسلحة السودانية، ولكنهم عملوا تحت إشرافها. وحارب بعض المجاهدين وليس كلهم كقوات دفاع شعبي، وأُطلق بصفة عامة وبشكل مطلق على قوات الدفاع الشعبي وحتى جيوش القوات المسلحة السودانية اسم مجاهدين. ويبدو أن هذا الخلط لا يزال

عام ٢٠٠٣ بمركبات. وتعدّ تقديرات الأعداد في القوات المتنوعة غير أكيدة وقابلة للتغييرات السريعة. قبل عام ٢٠١١ (أي قبل استئناف الحرب في المنطقتين)، قُدّرت أعداد قوات الدفاع الشعبي بعدد ١٠٠ ألف تقريباً في جميع أنحاء السودان، ولكن ذلك شمل عدداً كبيراً من المحاربين الذين كانوا بمثابة قوة احتياطية تُجنّد فقط على أساس مخصص.<sup>١١</sup>

ويجب ملاحظة أن الميليشيات في دارفور وفي الأماكن الأخرى لم تتكون بفعل حكومة مركزية متجانسة، بل بقواعد سلطة متنوعة داخل الحكومة. وربما كان لبعض الشخصيات الهامة مصلحة في الحث على تجنيد الميليشيات بصفة عامة، أو في تسليح قبائل معينة. ولقد كانت استراتيجية الميليشيات دائماً على مر الأعوام إحدى الطرق لمحاربة نفوذ القوات المسلحة السودانية بما في ذلك من خلال الحركة الإسلامية، ومؤخراً؛ جهاز الاستخبارات والأمن الوطني والرئاسة. ونتج ذلك عن وجود منافسات بين الأقوياء في الخرطوم، على سبيل المثال؛ بين قادة الأمن مثل "صلاح غوش" (المعروف بعلاقاته مع موسى هلال)، ونافع علي نافع. كما قام وسطاء السلطة المحليون مثل حاكم شمال دارفور السابق -عثمان كبير (الذي عُزل في ٢٠١٥) أيضاً بتجنيد ميليشيات قبلية لتعزيز سلطتها محلياً.<sup>١٢</sup>

وعلاوة على ذلك، منذ السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تزايدت نظرة النظام لنفسه على أنه مُحاصر بأعداء ليس فقط في أطراف السودان، بل أيضاً في وسطها من بين الشعب العام وقواعد السلطة المناهضة. وقد استُخدم هذا المنطق لتبرير استخدام الميليشيات العنيفة في الأطراف -منذ سبتمبر ٢٠١٣- وفي العاصمة على حدٍ سواء.<sup>١٣</sup> وتوضح الخريطة الانتشار الواسع للمجموعات التي جنّدت الحكومة ميليشيات منها.

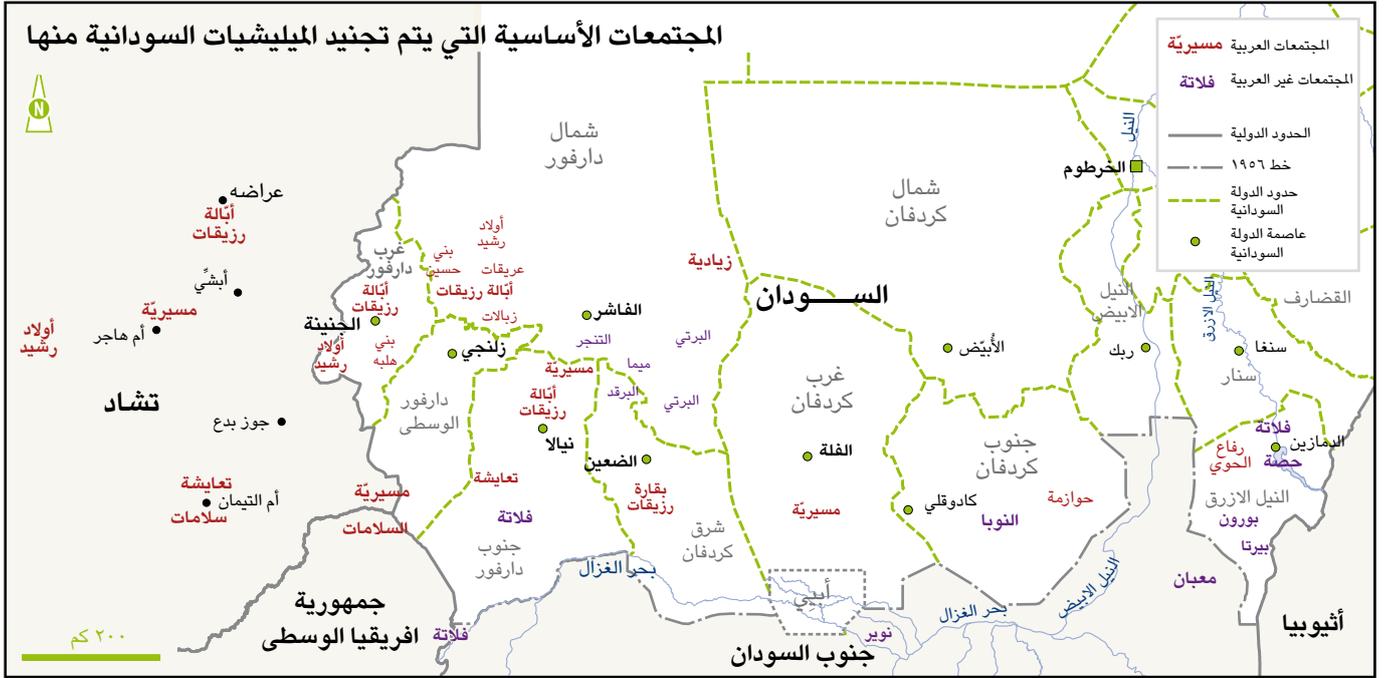
### الحرب في دارفور والمنطقتين

أدى الانتشار غير المتوقع للتمرد في عام ٢٠٠٣ فيما كانت حتى ذلك الوقت دارفور التي تتسم بالإخلاص إلى أن كوَّنت الخرطوم سريعاً ميليشيات جديدة بهدف خلق قوة جديدة مكافحة للتمرد. ومثل القوات المسلحة النظامية، كانت وحدات قوات الدفاع الشعبي من دارفور مكونة جزئياً من محليين غير عرب قيل إنهم متعاطفون مع المتمردين، وبالتالي

موجوداً في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق اللتين يُقال إن المجاهدين فيهما قد تم تعبئتهم مع قوات الدفاع الشعبي عندما بدأت الحرب هناك في عام ٢٠١١. وفي ذلك الوقت، كان المسؤولون الحكوميون لا يزالون يلجئون إلى بعض أنواع القوات شبه المسلحة مثل المجاهدين. وازداد الارتباك بحقيقة أن المجاهدين القدامى قد ضموا طلاباً، وأن الطلاب كانوا يُجنّدون بالإكراه خلال النزاعات الأخيرة في المنطقتين. ولكن بدا في الآونة الأخيرة تناقص الرغبة في الجهاد، وتحفزت الميليشيات بشكل واضح برغبة في الغنائم الدنيوية.<sup>٨</sup> بالإضافة إلى ذلك، أصبح المجاهدون الأصليون قوة هامة بشكل متزايد بالنسبة للحكومة، وبشكل خاص من خلال المجموعات التي يُطلق عليها "سائحون" (متجولون) المكوّنة من مجاهدين سابقين.<sup>٩</sup> وقد تم تجنيد قوات الدفاع الشعبي والميليشيات الأخرى على أساس عرقي لا سيما في أطراف السودان على أساس كيانات قبلية. وكان القادة القبليون -الذين كانوا بطبيعة الحال موظفين حكوميين أعضاء في "الإدارة المحلية"، وغالباً أعضاء في حزب المؤتمر الوطني- مسؤولين عن تجنيد شبابهم.<sup>١٠</sup> وتم تجنيد البعض من بين كيانات تقليدية موجودة، وشباب مسلح منظم، وحراس من رعاة الماشية تحت قيادة "أجيد" أو قادة حرب أو حتى حراسهم الشخصيين. وكان من المفترض أن يعمل قادة القبائل المحلية وقادة الحرب وقوات الدفاع الشعبي بالتنسيق الوثيق مع قادة القوات المسلحة السودانية في المنطقة، غير أن عملية اتخاذ القرار كانت تعتمد في كثير من الأحيان على العلاقات المحلية المعقدة، حيث كان من الممكن أن يقوم قادة الحرب المحليون الأقوياء وميليشياتهم بالانقلاب بكل سهولة على قرارات قادة القوات المسلحة السودانية. وهذه الميليشيات أيضاً كوَّنت تسلسلها القيادي الخاص. كانت تُبلّغ مباشرة إلى الحُكَّام والرُئُبِّ العالية من القوات المسلحة السودانية أو موظفي جهاز الاستخبارات والأمن الوطني في عواصم الولايات والخرطوم.

وبشكل عام، استخدمت قوات الدفاع الشعبي تكتيكات المشاة وامتطاء الخيول والجمال (حسب المنطقة وتضاريسها)، وكانت أحياناً تنتقل في مركبات القوات المسلحة السودانية. ومع ظهور مجموعات المعارضة المسلحة في دارفور التي اعتمدت بشكل كبير على المركبات، تم بالتدريج تزويد الميليشيات المُشكَّلة في دارفور منذ

## المجتمعات الأساسية التي يتم تجنيد الميليشيات السودانية منها



الاحتياطية المركزية حوالي ١٠٠ ألف. كما ظهر أيضاً عدد قليل من القوى الأخرى شبه المسلحة في هذه الفترة بما في ذلك الشرطة الشعبية والشرطة البدوية وإن كانوا أقل عدداً وأقل اشتراكاً في العنف في دارفور.

وفي نفس الفترة تقريباً (٢٠٠٥-٢٠١٠)، نجح قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان (الذين هم الآن أعضاء حكوميين في جنوب السودان) في تجنيد قوة دفاع شعبي من قبيلتي الرزيقات والميسيرية في جنوب دارفور وغرب كردفان، ومع شعورهم بأن الخرطوم قد تخلت عنهم، وخوفاً من نقصان عدد وحداتهم بسبب اتفاقية السلام الشاملة، انضم عدة آلاف إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان على أمل أن ذلك سيتيح لهم فرصة أفضل في الحفاظ على وجود دخل، وربما الانضمام إلى القوات النظامية. وشكّلت قبيلة المسيرية "قوات الضباب"، وشكّلت الرزيقات قوة "لواء أبو مطارق"، والتي انضمت كلتاهما لاحقاً إلى الأقسام الرابعة والثالثة للجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودين على التوالي في ولايات الوحدة وشمال بحر الغزال.<sup>١٦</sup>

وعلى الرغم من أن انفصال جنوب السودان قد تسبب في عودة العديد من هؤلاء المجندين إلى الحياة المدنية، إلا أن بعض المحاربين من قبيلتي الرزيقات والميسيرية قد انضموا بعد ذلك إلى حركات المعارضة السودانية في دارفور وفي المنطقتين، وظلوا يلعبون دوراً في حيادية وتسريح الميليشيات العربية في دارفور وكردفان بعد

الدولين بتكوين قوى جديدة شبه مسلحة بأسماء جديدة.

تشكّلت أولى هذه القوى في وقت مبكر في عام ٢٠٠٣، وعُرفت باسم حرس الحدود التي تم فيها إدماج الأبالّة من الرزيقات من شمال دارفور بشكل خاص. ويبدو أن القوات المسلحة السودانية قصّدت حقاً في البداية أن تُشكّل قوة تحمي حدود السودان وخصوصاً مع تشاد. غير أن حرس الحدود أصبحوا الميليشيا الأساسية المستخدمة في هجمات على المجتمعات غير العربية في دارفور خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٥. ومرة أخرى كوسيلة للحماية من القوى التي ارتبطت أسماؤها بالجرائم، ظهرت قوة أخرى جديدة باسم جديد بعد ذلك بفترة قصيرة وهي "الشرطة الاحتياطية المركزية" التي غالباً ما كانت تُعرّف باسم "أبو طيرة" ("من معهم طائر" نسبة إلى شارة الطائر التي يحملها أعضاؤها). لقد كانت الشرطة الاحتياطية المركزية على الصعيد النظري قوة شرطية تعمل تحت قيادة وزارة الداخلية وليس القوات المسلحة السودانية، فقد تم تدريب أعضائها بشكل أفضل، وإعطائهم رواتب أفضل، وكانوا أقل اعتماداً على الغنائم، وأقل ميلاً لارتكاب انتهاكات عن أعضاء الميليشيات الأخرى. قامت الشرطة الاحتياطية المركزية بدمج ميليشيات أبالة أكثر، ولكنها سرعان ما عُرفت بأنها إحدى ميليشيات الجانجويد المسؤولة عن الهجمات على المجتمعات المدنية لا سيما في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٢. وقبل عام ٢٠١١، كان يُعتقد أن حرس الحدود بلغوا تقريباً ٢٠ ألفاً، والشرطة

ليسوا جديرين بالثقة. ولذلك تم تجنيد ميليشيات جديدة من السكان العرب، لا سيما من "الأبالّة" (رعاة الإبل) من قبيلة الرزيقات شمال دارفور الذين كانوا بالفعل في صراع على الأرض مع المجموعات غير العربية المتهمه بدعم المتمردين. وعلى النقيض، كانت قبيلة الرزيقات التابعة لمجموعة البقارة في جنوب دارفور - التي كانت مشتركة بالفعل في قوات الدفاع الشعبي في جنوب السودان - أقل حرصاً على أن تستخدمهم الخرطوم لا سيما ضد نظرائهم المسلمين في دارفور.

وسرعان ما عُرفت الميليشيات الجديدة محلياً ودولياً بلقب "جانجويد" (تعني حرفياً "فرسان يحملون بندق جي ٣") الذي كان يُطلق في الأساس على قطع الطرق الذين من بينهم كان يتم تجنيد بعض الميليشيات. وادمج العديد من الجانجويد رسمياً في قوات الدفاع الشعبي، وكذلك في قوات أخرى جديدة شبه مسلحة. غير أن المفاوضات التي جرت مع الجيش الشعبي لتحرير السودان والتي أدت إلى اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ قد ألقت الضوء على المشكلة التي واجهتها الخرطوم مع قوات الدفاع الشعبي، حيث نظرت اتفاقية السلام الشامل إلى جميع القوات غير النظامية على أنها "مجموعات مسلحة أخرى" عليها المرور بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.<sup>١٧</sup> وظلت الحكومة تطمئن حلفاءها الجدد من العرب في دارفور بأن هذا البند لا ينطبق عليهم، وفي نفس الوقت تُربك صنّاع القرار

استئناف الحرب في عام ٢٠١١. وفي ذلك الوقت ورغم شروط اتفاقية السلام الشامل، استطاعت الحكومة السودانية زيادة أعداد قوات الدفاع الشعبي في جنوب كردفان من ١٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠.<sup>١٧</sup>

### تشكيل قوات الدعم السريع-٢٠١٣

بحلول عام ٢٠١٣، كانت إستراتيجية الميليشيات الحكومية في مفترق طرق، وكانت تواجه تحديات جديدة وغير متوقعة، حيث كانت الحكومة على المستوى القومي تمرُّ بأضعف فتراتها منذ انفصال الجنوب في ٢٠١١. وكانت الاضطرابات الناتجة عن ما يُسمَّى بـ "الربيع العربي" تهدد بالانتشار في الخرطوم، وظهرت المعارضة من شخصيات بارزة مثل غازي صلاح الدين العتباتي. وكان العرب من كردفان ودارفور يرفضون بشكل متزايد تجنيد ميليشيات لصد التمرد. وفي ذات الوقت، كانت الميليشيات الموجودة تنفلت من قبضة الحكومة ويحاربون بعضهم بعضاً. نتج معظم العنف في دارفور في ٢٠١٣ من الصراعات التي كانت بين المجتمعات العربية التي اعتمدت جميعها على القوى شبه المسلحة التي كانت تعمل بشكل مستقل.<sup>١٨</sup> وقد اتهمت جميع أطراف هذه النزاعات الخرطوم بالعمل ضدهم، أو على

الأقل التقاعس عن الوقوف بجانبهم، مع وجود خطر متزايد بأن يصبحوا متمردين. ولقد كان هناك العديد من حلقات الخيانة أو الصراع الفعلي بين الميليشيات والقوى النظامية منذ عام ٢٠١٦ لا سيما في دارفور. وإلى جانب الانتهاكات التي ارتكبتها الميليشيات أدى ذلك إلى أن أصبح بعض عناصر القوات المسلحة السودانية عناصر ذات أهمية متزايدة لإستراتيجية الميليشيات الحكومية، ويزيد من ذلك الإحباط من قلة ثقة الخرطوم المستمرة في قواتها النظامية. وقد نشأت عدم الثقة تلك في عام ٢٠٠٨ عندما استطاعت الهجمة الثورية لحركة العدل والمساواة الوصول إلى الخرطوم ولم تجد صدأً لها من القوات المسلحة السودانية، وتوقفت أخيراً في العاصمة بتدخل من القوات الخاصة.<sup>١٩</sup> ساعدت هذه العوامل جميعها على تكوين قوة محسنة شبه مسلحة في منتصف عام ٢٠١٣ عُرفت باسم قوات الدعم السريع، وكان أول تجنيد لأعضائها من القوات المشكلة بالفعل وخصوصاً من حرس الحدود. ومثلما تكونت قوة حرس الحدود منذ عشر سنوات، تشكلت قوات الدعم السريع جزئياً كاستجابة إلى احتياج جديد وطلب من الميليشيات أنفسهم بأن يتم الاعتراف بهم رسمياً. ورأت الحكومة أن هناك حاجة خاصة إلى استعادة تحكمها في الميليشيات العربية

في دارفور الذين تزداد خيانتهم بشكل كبير، وهكذا اختير حرس الحدود العرب في دارفور لتشكيل أولى قوات الدعم السريع من بين القبائل الغيروفية. وأعيد تدريبهم في وسط السودان، ثم نُقلوا إلى جنوب كردفان اعتقاداً بأنه سوف يمكن التحكم بهم بشكل أفضل خارج مواطنهم. غير أن هذا لم يمنعهم من ارتكاب انتهاكات، بما في ذلك أن بعضهم بدأ معارضةً للسياسة الحكومية.<sup>٢٠</sup> وأرغمت هذه الانتهاكات في كردفان الخرطوم على إعادة نشر معظم قوات الدعم السريع (٥ آلاف - ٦ آلاف فرد) مرة أخرى في دارفور في عام ٢٠١٤.<sup>٢١</sup> وبعد ذلك، قادت قوات الدعم السريع عمليات حكومية لمكافحة التمرد خلال الفترة ما بين عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٦ بما في ذلك اعتداءان في موسم الجفاف في جبل مرّة. وقد أثبتت أنها مثيرة للمشاكل بنفس قدر مجموعات الميليشيات التي سبقتها.<sup>٢٢</sup>

ورغم أن تشكيل قوات الدعم السريع كان استمراراً بشكل كبير لإستراتيجية الميليشيات الحكومية التقليدية، إلا أن القوة وقعت أولاً في قبضة جهاز الاستخبارات والأمن الوطني مما أعطى الجهاز الأمني قوته شبه المسلحة الخاصة به.<sup>٢٣</sup> عملت قوات الدعم السريع أولاً تحت قيادة اللواء عباس عبد العزيز في جهاز الاستخبارات والأمن الوطني مع القائد السابق لحرس الحدود "حميدتي" كقائد عمليات والذي أصبح بالتدريج الأكثر بروزاً، وقال البعض إن هذين الرجلين كانا يتحكمان في أقسام مختلفة من السلطة.<sup>٢٤</sup>

وُلد حميدتي في عام ١٩٧٣ تقريباً، وهو ابن أخ لـ "جمعة دقلو" رئيس مجموعة أولاد منصور التابعة لعشيرة المهارية من قبيلة الرزيقات التي كانت في الأساس من تشاد. وانتقل إلى شمال دارفور قبل أن يستقر في جنوب دارفور في ١٩٨٧. وفي ٢٠٠٣، تم تعيينه "أميراً" (قائد حرب بدون رتبة محددة) لحرس الحدود، ثم في ٢٠٠٨؛ بعد مرور ستة أشهر من التمرد، عُيِّن مستشاراً أمنياً لحاكم جنوب دارفور.<sup>٢٥</sup> وعندما تشكلت قوات الدعم السريع، عُيِّن حميدتي لواء، ومُنحت بعض الوظائف الحكومية لعدة أقارب له في قبيلة الرزيقات-المعروفين بعلاقاتهم الوثيقة معه عن منافسه موسى هلال.<sup>٢٦</sup>

وفي أبريل ٢٠١٦، صدر مرسوم رئاسي يضع قوات الدعم السريع مباشرة تحت القيادة الرئاسية.<sup>٢٧</sup> وفي يناير ٢٠١٧، وبدعم من القوات المسلحة السودانية ولكن برغبة معاكسة لرغبات حميدتي، حاول



القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع يحتفلون باسترداد منطقة دلكو بالقرب من مدينة كادوقلي بجنوب كردفان في

٢٠ مايو ٢٠١٤.

البرلمان السوداني إصدار "قانون قوات الدعم السريع" ليضع هذه القوات في قبضة القوات المسلحة السودانية. ويُقال إن القانون المقترح قد وُضِعَ لأن قوات الدعم السريع كان يُطلق عليها بشكل غامض قوة "مستقلة" تحت قيادة كل من القوات المسلحة السودانية و"القائد الأعلى" للقوات المسلحة؛ الرئيس نفسه. وانتقد بعض أعضاء البرلمان وضباط من القوات المسلحة السودانية هذا "الغموض"، غير أن حميدتي رحّب بهذا "الاستقلال" المستمر للقوة.<sup>٢٩</sup> وفي المستقبل بعد أن يزداد قلق الرئاسة من فقدان السلطة على القوات الأساسية، قد تتحول قوات الدعم السريع إلى حارس إمبراطوري يحمي الرئيس من انقلاب محتمل من القوات المسلحة السودانية، وتمثل ركيعة ثالثة لقوة حربية مختلفة عن كلٍّ من القوات المسلحة السودانية وجهاز الاستخبارات والأمن الوطني.<sup>٣٠</sup>

وقد حذّر ضباط الجيش منذ عام ٢٠١٣ بأن قوات الدعم السريع -مثلها مثل سائر القوات شبه المسلحة في الماضي- قد تنقلب على الخرطوم. وجرّت مناقشة في يونيو ٢٠١٥ بين البرلمان ولواء القوات المسلحة السودانية الفريق آدم حامد موسى -رغم اعتباره ذات مرة داعماً لإستراتيجية الميليشيات في دارفور- مفادها أن "لاستخدام الميليشيات ثمن باهظ".<sup>٣١</sup> وحذر عضو برلمان آخر بأن القبائل العربية في دارفور وكردفان كانت مسلحة بشكل أفضل من القوى التابعة للدولة.<sup>٣٢</sup> وقد وجد فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بالسودان أن ١٥٪ من هجمات الميليشيات في دارفور في عام ٢٠١٥ استهدفت الحكومة (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٦، ص ١٣). وفي منتصف عام ٢٠١٦، طلبت القوات المسلحة السودانية التي تعمل في جبل مرة مع قوات الدعم السريع عزل الأخيرة متهمين أعضاءها بارتكاب انتهاكات ضد المدنيين.<sup>٣٣</sup> في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٦ تقاطلت قوات الدعم السريع وعناصر القوات المسلحة السودانية جنوب الخرطوم<sup>٣٤</sup> وقيل أيضاً إن الجيش رفض نشره في اليمن كجزء من التحالف العسكري الإسلامي بقيادة السعودية لمحاربة الإرهاب (الذي من أعضائه السودان) لأن ذلك سيتطلب ترك بعض ساحات الحرب لقوات الدعم السريع؛ وأُشيع أن عدة آلاف من جيوش قوات الدعم السريع قد أرسلت إلى اليمن في بداية عام ٢٠١٧.<sup>٣٥</sup>

ورغم هذه التحذيرات والانتهاكات، يبدو أن الخرطوم سوف تستمر في دمج الميليشيات السابقة أو تجنيد مدنيين في

قوات الدعم السريع في أجزاء عديدة من السودان، مع التوسع في عمليات قوات الدعم السريع في جميع مناطق النزاعات. كما أن حقيقة أن الخرطوم كانت عدائية على غير العادة مع هؤلاء الذين ينتقدون القوة الجديدة من شأنها أن تشجع القوى شبه المسلحة الموجودة على طلب إدماجهم فيها. وفي الواقع بالإضافة إلى قوات الدعم السريع الدائمة، يبدو أن اسم "قوات الدعم السريع" قد أصبح مُسمًى جديداً للميليشيات المستقلة المرتبطة بالحكومة التي تم تجنيدها للقيام "بمهام" على أساس مخصص. وينطبق هذا بشكل خاص في دارفور حيث ذُكر أن أسماء قوات الدفاع الشعبي وحرس الحدود والشرطة الاحتياطية المركزية قد تركتها الميليشيات العربية مفضلين اسم "قوات الدعم السريع".

هذا وقد قُدِّرَت أعداد قوات الدعم السريع في أواخر عام ٢٠١٦ من ١٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ ألف فرد والتي تظل قوة صغيرة نسبياً، رغم أن هذه الأعداد قد تستمر في الزيادة.<sup>٣٦</sup> ومنذ بداية عام ٢٠١٤، عملت قوات الدعم السريع في جنوب دارفور وشمالها ووسطها وغربها، وفي جنوب كردفان والنيل الأزرق، والولاية الشمالية، والخرطوم. وتبدو حقاً أنها القوة الأكثر حركة بين جميع القوى شبه المسلحة في السودان.<sup>٣٧</sup>

## توزيع القوات شبه المسلحة والميليشيات في ٢٠١٦

### دارفور

كانت دارفور منذ فترة طويلة إحدى مناطق التجنيد الأساسية لكل من القوات شبه المسلحة والقوات النظامية. وفي عام ٢٠٠٣، كان تقدير عدد أعضاء الميليشيات حوالي ٢٠٠٠٠ عضو في المنطقة.<sup>٣٨</sup> وتزايد هذا العدد بحلول عام ٢٠١٣ إلى عشرة أضعاف، رغم أنه قد يتضمن ليس فقط قوات الدفاع الشعبي الرسمية وحرس الحدود والشرطة الاحتياطية المركزية وغيرهم، بل أيضاً ميليشيات قبلية أخرى وبدواً مسلحين.<sup>٣٩</sup> ويتعارض ذلك مع الرقم الرسمي الذي بلغ ٣٠٠٠٠ مُجنّد يعملون كجزء من القوات المسلحة السودانية في دارفور خلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣.<sup>٤٠</sup>

### شمال دارفور

يُعد شمال دارفور هو المنطقة الأساسية للتحكم في العمليات بالنسبة للميليشيات،

وهو الولاية التي نشأ منها العديد منهم. قادهم التاريخي الرئيسي (والأكثر شهرة) هو الشيخ موسى هلال عبد الله رئيس العرب في قبيلة الرزيقات عشيرة المحاميد. وفي الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٤، قيل إنه كان تحت قيادته ١٢٠٠٠ مقاتل، ولكن قد يكون هذا العدد اليوم أقل حيث وصل إلى ٦٠٠٠.<sup>٤١</sup> ولكن يُقال إنه استطاع تعبئة العديد من القوات الغير نشطة من بين عشيرة المحاميد في كل من شمال وغرب دارفور، لا سيما عندما كان يُظهِر تهديد ضد شخصه.<sup>٤٢</sup> وظل الجزء الأكبر من مؤيديه موجوداً في عشيرة "الجلول" التابعة له.<sup>٤٣</sup> كما حافظ أيضاً على وجود علاقات مع ميليشيات عشيرة المحاميد المستقلة حول جبل مرة الذين تركوا جانب الحكومة للقيام بدور الوساطة في اتفاقيات عدم العداء مع المتمردين من جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد النور.<sup>٤٤</sup> وكانت منطقة سلطته الأساسية حول كبكابية (معهلة في مستريحة) ومدينة كتم. ولكونها جزءاً من حرس الحدود، توقفت قواته بشكل جزئي عن استلام الرواتب الحكومية النظامية، وربما كان يتم تمويلها من خلال انتزاع الضرائب في نقاط تفتيش الطرق.<sup>٤٥</sup>

ومنذ عام ٢٠٠٥، بدأ هلال يُبعد نفسه تدريجياً عن الخرطوم، وانقلبت جيوشه في بعض الأحيان على القوات المسلحة السودانية والميليشيات المنافسة.<sup>٤٦</sup> وكان رد فعل الحكومة متمثلاً في دعم قادة كلٍّ من المجموعات المنشقة والمنافسة وخصوصاً حميدتي، وعرض مناصب عديدة على هلال بما في ذلك مستشار حكومي فيدارالي وعضو برلماني في الخرطوم. وذُكر أنه منذ عام ٢٠١٤، طلب هلال من رجال قبيلة الرزيقات الذين كانوا مخلصين له الاندماج في القوات المسلحة النظامية وقوات الدعم السريع، ولكن لم ينجح الأمر كثيراً. وفي يناير ٢٠١٥، وعدت الحكومة السودانية هلال برتبة لواء في القوات المسلحة السودانية وبمبلغ مالي كبير مقابل تجنيد ١٠ آلاف من عشيرة المحاميد ربما كقوات دعم سريع.<sup>٤٧</sup> ولكن ليس من الواضح ما إذا كان ذلك قد حدث أم لا. وفي أواخر عام ٢٠١٦ وعلى الرغم من المحاولات المستمرة في إقامة علاقات ودية، ظلت علاقات هلال مع الخرطوم يشوبها عدم الثقة.<sup>٤٨</sup>

كان قائد ميليشيا الجلول -النور أحمد الذي يُعد من المنشقين عن هلال في شمال دارفور<sup>٤٩</sup> ويعيش في مدينة جوبا، بالقرب

من مدينة كتم (ومن ثم عُرف بالنور جوبا).  
وكونه أول قائد ميليشيات يتوسط في تسوية  
مع جيش تحرير السودان-عبد الواحد  
محمد النور في عام ٢٠٠٦، فقد عاد إلى  
القطاع الحكومي، ومُنح قاعدة في جوبا في  
٢٠٠٨-٢٠٠٩. وجُنِّدت قواته البالغ عددها  
٦٠٠ مجند من بين عشائر المحاميد العديدة،  
وكان لديهم أكثر من ١٠٠ سيارة، وكان أكثر  
نشاطهم حول مدينة الخرطوم، وشملوا عرب  
الأبالة من الجلول والعطيفات (من أم سيالة  
التي كانت القاعدة الرئيسية للميليشيا في  
منطقة هشابة قبل أن يستقر القائد النور في  
جوبا) وعشائر عريقات. ولقد تم دمجهم في  
البداية من حرس الحدود والشرطة الاحتياطية  
المركزية في القوات المسلحة السودانية، ويُقال  
الآن: إنهم يستخدمون اسم قوات الدعم  
السريع، ولكن يبدو أنهم لم يُدمجوا رسمياً  
في قوات الدعم السريع التي يقودها جهاز  
الاستخبارات والأمن الوطني، وربما كانوا  
تحت القيادة المباشرة لوزارة الدفاع. وحاربوا  
بشكل منهجي جنباً إلى جنب مع القوات  
السودانية المسلحة مع وجود دعم عسكري  
جوي.<sup>٥٠</sup> ومثل كل من انشقوا عن هلال، اعتاد  
النور وجود علاقات وثيقة مع الحاكم الأسبق  
لشمال دارفور-عثمان كبير، ونائبه محمد  
(أولاد ياسين)، وأدم النهلة "موازين" الذين  
أرجعوا النور مرة أخرى إلى القطاع الحكومي.  
وكان يُنظر إلى قوات النور على أنها الميليشيا  
الحكومية الأكثر إخلاصاً في شمال دارفور.<sup>٥١</sup>  
توجد ميليشيات أخرى منشقة عن هلال  
في منطقة كباكبية، ومنهم ميليشيات المحاميد  
من عشائر أولاد تاكو وأولاد جنوب بقيادة  
حميدة عباس. وكان أكثر نشاطهم في سرف  
عمرة، وعملوا تحت قيادة القوات المسلحة  
السودانية في منطقة كباكبية. وفي كباكبية  
نفسها، دعمت وحدات القوات المسلحة  
السودانية المحلية ميليشيا من مليشيات الأبالة  
الأخرى تحت قيادة محمد موسى "جمرة  
الله" من عشيرة الزبلات المحلية الذي اشترك  
في نزاعات التنقيب عن الذهب بجبل عامر.  
وقيل إن جيوش "جمرة الله" أطلقوا على  
أنفسهم اسم قوات الدعم السريع.  
وفي شمال دارفور، واجهت قوات الدعم  
السريع بقيادة حميدتي معارضة لا سيما  
من هلال، وأيضاً من القائد الأعلى لقبيلة  
رزيقات عشيرة المهارية التابع لحميدتي-  
محمد بن الدود -الذي أُلقي القبض عليه  
لمدة شهر في أول ٢٠١٧ بعد رفضه عرض  
دمج ألفي شاب في قوات الدعم السريع.  
وتعود جذور هذا النزاع إلى الثمانينيات من

القرن العشرين عندما هاجرت عشيرة أولاد  
منصور التابعة لحميدتي من شمال دارفور  
إلى جنوبها للهروب من قيادة محمد بن.<sup>٥٢</sup>  
وفي قبيلة بني حسين بمدينة السريف،  
أعيد تشكيل حرس الحدود من عرب بني  
حسين الذين حاربوا ميليشيات الرزيقات  
وهزموها في عام ٢٠١٣ من ذلك الحين،  
وكانوا تحت قيادة اللواء المتقاعد في القوات  
المسلحة السودانية-الهادي آدم حامد -وهو  
أحد أفراد قبيلة بني حسين الذي قاد حرس  
الحدود على نحو متقطع في الفترة ما بين  
٢٠٠٣ و٢٠١٠. وفي منطقتي الكومة  
ومليط، كوّن حرس الحدود من عرب  
الزيادية وقوات الدعم السريع روابط وثيقة  
مع موسى هلال منذ الاشتراك في صراع  
جديد مع قبيلة البرتي منذ عام ٢٠١٥.  
تكونت هذه العلاقات في البداية بتحريض  
من لواء القوات المسلحة السودانية آدم  
حامد موسى الذي هو أحد أبناء عرب قبيلة  
الزيادية، وكان أحد المحرضين الأساسيين  
على تجنيد عرب دارفور في ٢٠٠٣.

وبدأ من عام ٢٠١١، قام الحاكم الأسبق  
لشمال دارفور عثمان كبير -الذي توجد قاعدة  
سلطته في الغالب بين القبائل غير العربية  
لشمال شرق دارفور- بتعبئة ميليشيات من  
بين تلك المجموعات، والتي كانت تُعرف باسم  
"ميليشيات كبير".<sup>٥٣</sup> وكان من بين المجموعات  
التي تم تعبئتها قبائل البرتي والتنجر والميما  
والبرقد. استهدفت هذه الميليشيات قبيلة  
الزغاوة الذين اتهموا بدعم المتمردين المحليين،  
وكان يُنظر إليهم على أنهم وافدون جد  
في هذا الجزء من دارفور. ومؤخراً، اشتركت  
أيضاً بعض ميليشيات "كبير" في محاربة  
عرب قبيلة الزيادية، الذين نُظر إليهم أيضاً  
على أنهم وافدون جد. وبعد أن فقد "كبير"  
منصبه كحاكم في ٢٠١٥، خاطرت هذه  
الميليشيات بفقد الدعم الحكومي.

علاوة على ذلك، تمت السيطرة على  
منطقة المالحه بشكل كبير من قبل ميليشيات  
الميدوب منذ بداية النزاع، وكانت تُسمى في  
البداية "شرطة ميدوب"، والذين دمجوا  
في الشرطة الاحتياطية المركزية واستطاعوا  
الحفاظ على الأمن في منطقتهم من خلال  
التفاوض على اتفاقيات عدم عداء مع  
المتمردين المحليين ورفض المشاركة في  
عمليات حكومية. ولكنهم منذ ٢٠١٤ كانوا  
أحياناً يصطدمون بعرب قبيلتي الرزيقات  
والزيادية مما دفعهم إلى إعادة تكوين  
علاقات ودية مع الحاكم الأسبق "كبير" رغم  
العداوة الطويلة بين قبيلتي الميدوب والبرتي.

## غرب دارفور

كان الموقف في غرب دارفور أكثر توترًا منه  
في شمال دارفور؛ حيث كانت الميليشيات  
في العادة عشائر مُتَحَيِّزة أكثر منها مُنظمة  
بقيادة قائد قوي مثل موسى هلال. وكان  
معظم قادة العرب في دارفور سياسيين  
أو قادة حرب وصل العديد، منهم من  
تشاد في الفترة بين ستينات وثمانينات  
القرن العشرين. وفي التسعينات، كوفئ  
إخلاصهم القديم لحكم الجبهة الإسلامية  
الوطنية بمنحهم مناصب قيادية أُضيفت  
حديثاً إلى الإدارة المحلية لغرب دارفور.<sup>٥٤</sup>  
وتمت تعبئة الميليشيات الأساسية من بين  
عشائر الرزيقات العديدة، لا سيما المحاميد،  
وشملت أيضاً عشائر أولاد زيد، وأولاد إيد،  
وأولاد كيليب وناجا؛ وربما كان لعشائر  
المهارية وعريقات وأولاد راشد وبني هلبة  
ومهادي أيضاً ميليشيات هامة. ومنذ عام  
٢٠٠٣، دُمجت جميع هذه العشائر في  
حرس الحدود.<sup>٥٥</sup>

وكان لهلال تأثير في أقارب المحاميد  
في غرب دارفور. ولقد تدخلت ميليشيات  
غرب دارفور مراراً في شمال دارفور إما في  
حروب قبيلة (مثل النزاع الذي نشب بين  
قبيلتي الرزيقات وبني حسين في ٢٠١٣)،  
أو بالنيابة عن الحكومة. وفي منتصف عام  
٢٠١٦، قيل إن قوات الدعم السريع تُجنِّد  
رجالاً في مدينة الجنية لمحاربة حركة  
جيش تحرير السودان -عبد الواحد محمد  
النور- في جبل مرّة.<sup>٥٦</sup>

## جنوب دارفور

يبدو أن القوة شبه المسلحة الأساسية حالياً  
في جنوب دارفور هي الدفعة الأولى من  
مُجنِّدي قوات الدعم السريع تحت قيادة  
حميدتي، الذي يتحكم في ٦ آلاف رجل  
تمت تعبئتهم من عشيرة أولاد منصور  
وعشائر المهارية الأخرى، وكذلك بعض  
عشائر المحاميد (لا سيما أولاد زياد تحت  
قيادة قائد المتمردين التشادي الأسبق)،  
وعريقات وأولاد راشد، وعشائر عربية  
أخرى، وعدد متزايد من العشائر غير  
العربية مثل برقد وتاما.<sup>٥٧</sup>

وتشكلت قوات الدعم السريع في الوقت  
نفسه الذي كانت فيه الميليشيات العربية  
وجهاز الاستخبارات والأمن الوطني  
يحاربون في وسط مدينة نيالا في منتصف  
٢٠١٣ بعد نزاعات متعلقة بمشاركة غنائم  
من اقتصاد الحرب، وقتل جهاز الاستخبارات  
والأمن الوطني لقائد الميليشيا الخاصة بأولاد

زياد، عبد الله شرارة "دكروم" <sup>٥٨</sup>، ويبدو أن حميدتي وقواته قد اختيروا في البداية كأول مُجنّدين في قوات الدعم السريع؛ لأنهم كانوا الأكثر ولاءً بين ميليشيات دارفور، ولم ينضموا للعراك في نيالا. ويبدو حقاً أنهم ظلوا أكثر ولاءً للحكومة من أي قوات شبه مسلحة أخرى، ولكن هدف الحكومة الأولي كان استعادة سيادتها على هذه المجموعة، ويشمل ذلك إعادة تدريب أعضائها ونشرهم خارج مواطنهم. وعملت قوات الدعم السريع منذ بداية عام ٢٠١٤ في جنوب دارفور عندما هزمت مجموعة من حركة العدل والمساواة كانت تدخل الولاية من جنوب السودان في أبريل ٢٠١٥. <sup>٥٩</sup>

## شرق دارفور

خضعت الولاية الجديدة لشرق دارفور لسيطرة واسعة من قوات الدفاع الشعبي من البقارة المحليين لقبيلة الرزيقات، وحرس الحدود، والشرطة الاحتياطية المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، نشطت قوة شبه مسلحة أخرى جديدة من الرزيقات تحت قيادة المتمرّد السابق منى مناوي من حركة جيش تحرير السودان، وعلي رزق الله "سافانا" بشكل خاص منذ ٢٠١٣. ومنذ ذلك الحين، استأنفت ميليشيات الرزيقات نزاعها مع قبيلة المعالية التي عبّأت قوات دفاعها الشعبي بالمثل ضد الرزيقات. كما كان للمجموعة الأساسية الثالثة في الولاية أيضاً -قبيلة البرقد غير العربية- قوات دفاع شعبي تحت قيادة القائد الأسبق لحركة جيش تحرير السودان، إبراهيم سليمان "أبو ذر"، وناظره القبلي موسى جالس. وتحفظ هذه القوات بعلاقات وثيقة مع ميليشيات غير عربية لعثمان كبير في شمال دارفور المجاور. ومنذ ٢٠١٣، اشترك شرق دارفور على نطاق واسع في النزاع بين القبائل، ولم يكن تحت سيطرة الحكومة. وتربصت بقوات السافانا في أبريل ٢٠١٦ ميليشيات مُنافسة زُعم أنها تضمّت قبيلة المهارية بقيادة حميدتي. <sup>٦٠</sup> ورداً على ذلك، نهبت قوات السافانا منزل حاكم شرق دارفور -أنس عمر- الذي كان عقيداً في جهاز الاستخبارات والأمن الوطني، واغتالت عميلين من جهاز الاستخبارات والأمن الوطني. وقيل إن هذا الحادث قد ساهم في زيادة التوترات بين كل من المحاميد والمهارية، وبشكل أكثر عمومية بين الميليشيات وقوات جهاز الاستخبارات والأمن الوطني في شرق دارفور. <sup>٦١</sup>

## وسط دارفور

في الولاية الجديدة الأخرى لوسط دارفور، ساد النزاع بين القبائل بالمثل. ومنذ عام ٢٠١٣، تضمّن النزاع الأساسي ثلاث قبائل عربية: السلامة ضد المسيرية والتعايشة. وجميع هذه القبائل قد عبّأت ميليشياتها ذات الصلة بالحكومة، ومنها قوات الشرطة المركزية الاحتياطية للتعايشة بقيادة علي محمد علي "كوشيب"، ووحدات حرس الحدود من السلامة والمسيرية، ومنها قوات المسيرية من الناطقة بجنوب دارفور (كوشيب) هو قائد الميليشيا الوحيد الذي وجّهت المحكمة الجنائية الدولية تهمةً إليه. <sup>٦٢</sup>

## جنوب غرب كردفان

أعيدت تعبئة معظم القوات شبه المسلحة في جنوب وغرب كردفان منذ عام ٢٠١١ عندما استؤنفت الحرب. ويبدو أن هذه القوات كانت تحمل شعار قوات الدفاع الشعبي، وجنّدت إلى حدّ كبير أعضاء من رعاة العرب المحليين. وتتنوّعت أعداد القوات شبه المسلحة في عام ٢٠١٢، عندما كان يُسمّى حينها جنوب كردفان (ويشمل ما يُسمّى الآن غرب كردفان)، ما بين ٢٠ ألف و ٤٠ ألف، وهو ما يمثل تقريباً نصف جيوش القوات المسلحة السودانية المنتشرة في الولاية. <sup>٦٣</sup>

ويبدو أن هناك وحدات قبليّة منفصلة للفتتين الأساسيتين لقبيلة المسيرية (الحمير والزرقي، مع وجود فئات من قبيلة الحمير أكثر استقلالاً من غيرها)، ولفئات الحوازمة. ويُقال إن مُنسّق قوات الدفاع الشعبي في غرب كردفان (الذي جنّد عدداً كبيراً من قبيلة المسيرية) هو الآن عيسى عبد المولى من فرع أجابرة أولاد كامل من قبيلة المسيرية. وهناك شخص آخر مسؤول عن تعبئة القوات غير النظامية، وهو رئيس اللجنة الأمنية للولاية -على إسماعيل حمودة- أحد أبناء الفلايتة لقبيلة المسيرية. كما أن للمديرين والسياسيين المحليين من قبائل المسيرية والحوازمة دوراً أساسياً في التعبئة على المستويين المحلي والقومي على حدّ سواء، كما يفعل ضباط القوات المسلحة السودانية والاستخبارات الحربية. وكانت أيضاً القوات شبه المسلحة النوبية موجودة، منها ألف رجل تقريباً بقيادة القائد النوبي كافي تيارا. ويُقال إن قوات الدعم الشعبي قديماً أصبحت الآن جزءاً من قوات الدعم السريع. <sup>٦٤</sup> كما ظهرت في جنوب وغرب كردفان توجهات مشابهة لتلك التي لوحظت مؤخراً في دارفور، مثل ترقية بعض قوات الدفاع

الشعبي إلى قوات الدعم السريع. وبالإضافة إلى قوات الدعم السريع من الرزيقات في دارفور، التي حاربت في جنوب كردفان في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، تمّت تعبئة محاربين محليين لقوات الدعم السريع منذ ٢٠١٤. وتمّ تجهيز مجموعة قديمة من محاربي المسيرية والنوبة ودارفور بعدد ٦٠ مركبة تحت قيادة القائد الأسبق لقوات الدفاع الشعبي في تاج، التيجاني، من عشيرة أولاد كامل العجايرة من قبيلة المسيرية. وتقع هذه المجموعة تحت القيادة المشتركة لجهاز الاستخبارات والأمن المركزي وحميدتي وحكومة ولاية غرب كردفان.

ومع إعادة تعيين بعض المجموعات في قوات الدعم السريع، ربما تمّ تسريح محاربين آخرين من قوات الدفاع الشعبي. ولقد اشتكى محاربو قوات الدفاع الشعبي لقبيلة المسيرية منذ فترة طويلة من عدم رفع الرواتب، وقلة التعويضات عن "شهادتهم"، ورفض بعضهم بشكل كبير التعبئة للانضمام إلى حركة العدل والمساواة، والحركة الشعبية لتحرير السودان -الشمال، وكذلك الاشتراك في العراك القبلي. كان هذا الوضع بالتحديد منذ عام ٢٠١٣ جزءاً من نزاع غير مُعلن، ولكنه وحشي على الأرض بين عشائر أولاد عمران وزويد من قبيلة المسيرية. وأظهر هذا النزاع وجود نزاعات مشابهة بين العرب في دارفور، وأثار اتهامات مشابهة ضد الخرطوم بتأجيج النزاع.

كما تدهورت العلاقات بين المسيرية والخرطوم أيضاً نتيجة ارتكاب جيوش الرزيقات بقيادة حميدتي لانتهاكات ضد المدنيين في المسيرية في منطقة الخرسانة في غرب كردفان في يناير ٢٠١٤، فضلاً عن حدوث اشتباكات بين قوات الدعم السريع بقبيلة الرزيقات وقوات الدفاع الشعبي بالمسيرية في الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، يبدو الآن قادة ومُجنّدو ميليشيات المسيرية الأساسيون، مثل عيسى البشري، أقل نشاطاً، بينما كوفئ العديد من قادة قوات الدفاع الشعبي الآخرين في المسيرية، الذين مكثوا طويلاً، بمنحهم مناصب في الإدارات المحلية؛ وهم الآن أقل مشاركة بشكل مباشر في عملية التعبئة. حتى إنه فيما مضى انضمّ المسؤول الرئيسي عن التعبئة والقائد الأعلى الأسبق للقوات المسلحة السودانية ومفوض مدينة كيكلا ورئيس اللجنة الأمنية بجنوب كردفان، بندر إبراهيم أبو البلول (أحد أبناء عشيرة الفلايتة من قبيلة المسيرية)، إلى حركة العدل والمساواة عام ٢٠١٤؛ احتجاجاً

أم لا- قد ساهم في حدوث نزاع في دارفور، فإن ذلك لا يرجع إلى حقيقة أن الميليشيات اشتركت في استغلاله بقدر مساهمته في الثروة النسبية للحكومة التي لا تزال تنفق ٧٦٪ تقريباً من ميزانيتها على القطاع الأمني، ومنه القوات شبه المسلحة.<sup>٨٨</sup>

**العاج.** من المعروف أن السودان كانت نقطة تحوّل للعلاج المُستخرج من الصيد في وسط وشرق أفريقيا. ويشترى العاج بالتحديد بعض العمال الصينيين والكوريين في السودان، الذين يمكنهم بسهولة شحنه إلى آسيا.<sup>٨٩</sup> وقيل إن التجار العرب من جنوب دارفور الذين لديهم أقارب في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لهم دور فعّال في نقل العاج من هاتين الدولتين إلى الخرطوم. وكانت هناك أيضاً مزاعم بأن ميليشيات الجانجويد العرب في دارفور كانت مسؤولة عن ذبح الأفيال في كلتا الدولتين، وأيضاً في جنوب السودان والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.<sup>٩٠</sup>

وسارعت السلطات في تشاد وأفريقيا الوسطى، والجهات المانحة الدولية، ومنظمات المحافظة على الطبيعة، ووسائل الإعلام بتعريف الصيادين في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على أنهم جاءوا من دارفور المُنهكة من الحرب، وبشكل أكثر تحديداً من ميليشيات الجانجويد. وكان ذلك هو السبب الأساسي لانخفاض عدد الأفيال في محمية زاكوما الطبيعية في الركن الجنوبي الشرقي لتشاد، حيث انخفض فيها عدد الأفيال من ٤ آلاف في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠٠ فقط في عام ٢٠١٠.<sup>٩١</sup> كما انخفضت أعداد الأفيال في جمهورية أفريقيا الوسطى المجاورة بطريقة مشابهة.<sup>٩٢</sup> ووصف عاج أفريقيا الوسطى بأنه مورد تمويلي لميليشيات الجانجويد.<sup>٩٣</sup>

وأظهرت الأبحاث أنه بالنسبة للأعداد المحلية، كان من السهل إلقاء اللوم على "الأجانب" بشأن الصيد عن النظر إلى السكان المحليين.<sup>٩٤</sup> وبالمثل، كان الربط بين مجرمي الحرب المعروفين وإحدى الجرائم البيئية طريقة جيدة لتحريك كل من الإعلام والنشطاء؛ ولكن ليس هناك سوى أدلة بسيطة على هذا الربط في دارفور. وهناك حالة فردية حدثت في عام ٢٠١٢، حيث كانت الوثائق والأزياء الموحدة التي تم الاستيلاء عليها تمثل دليلاً على أن الصيادين كانوا أعضاء من القوات المسلحة السودانية، أو الشرطة الاحتياطية المركزية من جوبا في شمال دارفور (التي كانت ميليشياتها تُدمج في القوات المسلحة السودانية)، التي استغلت إجازتها للصيد في تشاد.<sup>٩٥</sup> ولكن لم يوضح أي شيء أن هؤلاء الرجال لم يكونوا في الأساس من تشاد، أو أنهم كانوا جزءاً من عملية صيد مخطط لها لتمويل مجموعة سودانية مسلحة. وهناك غارة صيد أخرى حدثت في عام ٢٠٠٨ ربما كانت نشأتها في السودان (تأكيد يقوم في الأساس على أنواع الجمال والخيول التي كان الصيادون يمتطونها).<sup>٩٦</sup> ولكن في حالات أخرى، كان العدد القليل من الصيادين الذين قبض عليهم أو قتلوا في تشاد من التشاديين بشكل مُؤكّد، ومنهم بعض جنود الجيش التشادي السابق، وتمرّدون سابقون. ورغم أن العديد منهم كانوا يرتدون بالفعل زيّاً موحّداً، فإن هذه الأزياء يمكن شراؤها بسهولة من الأسواق المحلية، تماماً مثل الأسلحة التي كانوا يستخدمونها. ولا يمكن الحكم على خراطيش بندقية الصيد التي كانت تحمل نقوشاً بالعربية، والتي وُجدت في عام ٢٠٠٧، بأنها دليل كافٍ لربط الأمر بدارفور.<sup>٩٧</sup>

وأظهرت العينة الصغيرة من الذخائر التي أُخذت من الصيادين في تشاد أنه على الرغم من أن العديد منها يبدو مصنوعاً في السودان، فإنها كانت من أنواع معينة تحمل تواريخ ربما كانت مُنداولّة على نطاق واسع في المنطقة.<sup>٩٨</sup> وعلاوة على ذلك، كانت تلك الذخائر بالتأكيد قديمة جداً، مما لا يُمكننا من الجزم بأنها كانت مُقدّمة من الحكومة السودانية، كما أن الرصاص كان من النوع الذي يستخدمه الجيش التشادي.<sup>٩٩</sup>

وفي الختام، قد يكون الصيادون النشطون في تشاد (وربما جمهورية أفريقيا الوسطى) ينتمون في الغالب إلى مجموعات عرب تشاد البدوية، لا سيما المسييرية. وبالتأكيد، أحدث النزاع الدارفوري وعدم الأمن المصاحب لذلك في جنوب شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى فجوة سمحت للصيادين من خلفيات مختلفة بتهدية العاج عبر الحدود، وخاصة في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ في وقت اندلاع الحرب بالوكالة بين تشاد والسودان؛<sup>١٠٠</sup> غير أن أعداد الأفيال الحالية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى تبدو بسيطة جداً لتكون مورداً مهماً للدخل لميليشيات الحكومة السودانية، التي يجب مكافأة ولائها بمبالغ كبيرة وأطعمة وإمدادات أخرى من الحكومة المركزية، والتي يُتاح لها الوصول إلى موارد أكثر ربحية؛ منها الذهب. ومع ذلك، لا يعني هذا أن التشاديين الساخطين أو الضعفاء أو مجموعات دارفور المسلحة لن يمكنهم صيد العاج في المستقبل.

**الذهب:** أوضحت التقارير الحديثة أن الذهب أحد الموارد الرئيسية للميليشيات السودانية، لا سيما في دارفور.<sup>١٠١</sup> وقد زادت في الخمس سنوات الأخيرة عمليات اكتشاف الذهب في دارفور وفي أماكن أخرى في منطقة ولايات الساحل والصحراء؛ بسبب زيادة توفر أجهزة كشف المعادن.<sup>١٠٢</sup> ولقد بدأ ازدهار الذهب في السودان في ٢٠١١، وكان ارتفاع الأسعار العالمية والسودانية سبباً في تلك الزيادة بعد أن بدأ البنك المركزي في شراء الذهب بأسعار أعلى قليلاً من أسعار السوق العالمية؛ لتعويض افتقار السودان إلى العملة الصعبة.<sup>١٠٣</sup>

وفي دارفور، حدثت أهم عمليات اكتشاف الذهب في وسط وجنوب دارفور في ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢، سيطر النور أحمد على منطقة إنتاج الذهب في منطقة هشابة التي يسيطر عليها متمردون في شمال دارفور. وفي العام نفسه، زاد إنتاج الذهب ليشمل ١٠٠ ألف شخص في جبل عامر شمال دارفور.<sup>١٠٤</sup> تنتمي المنطقة بلا شك إلى قبيلة عرب بني حسين، ولكن في يناير ٢٠١٣ أثارت المنافسة على أحد المعادن نزاعاً بين بني حسين وميليشيات أبالة الرزيقات، انتصرت فيه الأخيرة، وأسفر عن مقتل ٨٤٠ شخصاً على الأقل من قبيلة بني حسين، وطرد ١٥٠ ألف مدني.<sup>١٠٥</sup> ورغم أن بعض رفاق موسى هلال قد اشتركوا في النزاع، فإنه استطاع أن يؤدي دور صانع السلام. كان هذا الصراع أشبه بنزاعه مع الخرطوم وحاكم شمال دارفور، عثمان كبير؛ حيث اتهم كلاهما بمحاولة إدخال نشاط التعدين الصناعي، من خلال شركات تخص "كبير" وموظفين حكوميين آخرين، على حساب عمال المناجم الحرّيين.<sup>١٠٦</sup>

ومنذ ذلك الحين، بدأ مرة أخرى إنتاج الذهب في جبل عامر، ولكن يبدو أنه ظل على نطاق بسيط وجرّفي بشكل أساسي (أو شبه مُمكن)، وقيل إنه تضمن وجود ٤٠-٧٠ ألف عامل مناجم في الفترة بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦. ومنذ ديسمبر ٢٠١٤، أدارت الموقع لجنة مدنية مكوّنة من ٢٤ عضواً، أو "مجلس إداري" ولجنة أمنية فرعية مكوّنة من ١٢ عضواً؛ وكلاهما يستمد تمويله من الضرائب المحلية المفروضة على الذهب. ويبدو أن كلتا اللجنتين قد سيطرت عليهما بشكل كبير ممثلو قادة حرب المحاميد، ومنهم موسى هلال.<sup>١٠٧</sup>

وزعم فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان أن أكثر من نصف إنتاج الذهب بالسودان موجود في دارفور؛<sup>١٠٨</sup> غير أن هذا يبدو احتمالاً بعيداً؛ نظراً لزيادة إدخال التعدين الميكن أو الصناعي في أماكن آمنة، لا سيما ولاية النيل الأزرق التي تم فيها تعدين ٧٠٪ من إنتاج السودان رسمياً في عام ٢٠١٥. وعلى المستوى الرسمي، أنتجت السودان ٨٠ طناً من الذهب في عام ٢٠١٥. وخططت لإنتاج ١٠٠ طن خلال عام ٢٠١٦؛<sup>١٠٩</sup> ولكن ذلك لا يشمل الذهب المهرب، الذي ذُكر أنه ثلاثة أضعاف أرقام الإنتاج الرسمي.<sup>١١٠</sup> إن معظم ذهب جبل عامر قد تم تهريبه إلى الخارج، مما يجعل من غير الممكن تقدير قيمة الإنتاج.<sup>١١١</sup> ونظراً لأن منطقة جبل عامر لم تُكتشف إلا في عام ٢٠١٢، وأن إنتاجها قد اختلف منذ ذلك الحين حسب الوضع الأمني، فإن تقدير فريق الخبراء بأن ٤٨ طناً تم تهريبها من دارفور إلى الإمارات العربية المتحدة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ يبدو مشكوكاً فيه.<sup>١١٢</sup>

كما أشار فريق الخبراء أيضاً إلى أن الإيرادات المتمثلة في ٥٤ مليون دولار في العام، المحصلة من الذهب والضرائب ذات الصلة، قد وصلت إلى يد "مجموعة الأبالة المسلحة"، وهو ما يطلق عليه فريق الخبراء ميليشيات هلال؛<sup>١١٣</sup> ولكن هذا التأكيد يقوم على تصور فريق الخبراء أن هلال يرأس "المجلس الإداري" لجبل عامر، وأن مجموعة الأبالة المسلحة تتحكم في اللجنة الفرعية الأمنية.<sup>١١٤</sup>

ونظراً لأن جميع الميليشيات ليست في جبل عامر، وأن جميع ميليشيات الأبالة لا تقع تحت سيطرة هلال، يبدو هذا التقدير غير مُحتَمَل. لقد كانت الضرائب تذهب بالفعل إلى المجلس الإداري، ولكن قيل إن هذا المجلس كان يرأسه جمعة إسماعيل -قائد محاميد أولاد زيد- الذي كان مستقلاً عن هلال. وقيل إن هلال نفسه كان يتحكم فقط في أقلية من الميليشيات المنتشرة في الموقع تحت إشراف اللجنة الفرعية الأمنية، وكان يحصل فقط على إيرادات محدودة من عمال المناجم الذين كانوا يديّنون له بالولاء.<sup>١١٥</sup>

وعلاوة على ذلك، لم يأخذ تقدير فريق الخبراء الخاص بذهاب إيرادات الذهب المهرب، التي بلغت قيمتها ١٢٣ مليون دولار، إلى "مجموعات مسلحة في دارفور"<sup>١١٦</sup> لكنها فشلت في اعتبار أن الميليشيات ليست فقط من يستفيد من ذهب دارفور، بل يستفيد المدنيون أيضاً. وهذا يوضح العدد الكبير لعمال التعدين الجرّفيّ صغير النطاق، الذين يعملون في المنطقة، والذين عارضوا بشدة تحكم الدولة ومحاولات التحويل الصناعي.<sup>١١٧</sup> لقد أعطى الذهب للميليشيات أيضاً فرصة جيدة لكسب دخل بديل دون الحاجة إلى خوض حروب حكومية. وأخيراً، إذا كان الذهب -سواء كان من مناطق النزاعات

على انتهاكات قوات الدعم السريع التي ارتكبتها ضد مدنيي المسيرية. وبالتناقض التام مع التمثيل المتزايد لقبيلة الرزيقات في الحكومة منذ الانتخابات العامة في ٢٠١٥، بدأت المسيرية تفقد نفوذها.

واستُضيفت ميليشيات النوير التي تدعمها الخرطوم في جنوب وغرب كردفان لفترة زمنية طويلة، وعملت ضد جنوب السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال في جبال النوبة. وقيل إن بعض هذه الميليشيات قد أُعيد تنشيطها منذ عام ٢٠١٣ بعد بداية الحرب المدنية الجديدة في جنوب السودان، ودُمجت جزئياً في مجموعة الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة.<sup>٦٥</sup>

### النيل الأزرق

مثل جنوب كردفان، يبلغ عدد القوات شبه المسلحة في النيل الأزرق حالياً ٥ آلاف رجل على الأقل تمت تعبئتهم من مجموعات جاءت في الأصل من غرب أفريقيا مثل الفلايية (بولا) وهوسا، مع أعضاء من كل مجموعة يحاربون في قوات شبه مسلحة مختلفة.<sup>٦٦</sup> وذكر أن قوات الدفاع الشعبي من الفلايية تعمل تحت قيادة عبد الرحمن حسن "جيريو"، وقوتهم الأساسية هي كتيبة مابي نوم ("كتيبة لا تنام").

جندُ العرب أيضاً (مثل قبائل رفاعة الهوج) في ميليشيات. وبالإضافة إلى ذلك، جندُ أيضاً العمال الذين يعملون في مشاريع زراعية في شمال ولاية النيل الأزرق، الذين كانوا في الأساس من أجزاء مختلفة من السودان، مثل دارفور، وأحياناً كانوا يُجبرون على الانضمام على أساس مُعيّن. ورغم أن الميليشيات في النيل الأزرق كانت تُجندُ بشكل أساسي من "الوافدين الجدد" إلى الدولة، فإن أعضاء المجتمعات الذين كانوا يُعدّون "سكاناً أصليين" أو مستوطنين قدامى<sup>٦٧</sup> كانوا ينضمون إليهم أيضاً، لا سيما منذ الانتخابات المتنازع عليها في عام ٢٠١٠، وخاصةً في ميليشيا تُسمى "كوباجي". حتى إن بعض قبائل الانقسنا (قبيلة مالك أجار، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال) قيل إنها انضمت إلى قوة دفاع شعبي محلية صغيرة، بينما استمرت قبيلة جمجوم ومسيحيو قبيلة أودوك في شمال ولاية النيل الأزرق إلى دعم التمرد.<sup>٦٨</sup>

كما جُنّدت قوات أخرى شبه مسلحة من مجموعة المابان المسيحية من جنوب السودان مُباشرةً في جنوب ولاية النيل

الأزرق تحت قيادة العميد كمال لوما، ومونتو موتالا عبد الله؛ وكلاهما من قبيلة المابان، ولكن ليس واضحاً ما إذا كانت أجدناتهم تتضمن القتال من أجل مجتمعهم في ولاية أعالي النيل، أم محاربة الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال في ولاية النيل الأزرق، أم كليهما. وظلت هذه القوات، وخاصةً ميليشية "أبطال المابان" تهدد باستمرار مخيمات اللاجئين في النيل الأزرق في مقاطعة مابان.<sup>٦٩</sup>

وانتشرت ميليشيات عرب دارفور، ومنها ميليشيات من حرس الحدود وقوات الدعم السريع، في ولاية النيل الأزرق في ٢٠١٦؛ مما أثار المعارضة بين الأفرع المحلية لحزب المؤتمر الوطني.<sup>٧٠</sup> وهناك تقارير عن محاربين محليين من قوات الدعم السريع جُنّدوا ودُربوا في ديزا (التي كانت قديماً قاعدةً لتدريب الميليشيات على المستوى القومي) بالقرب من سدّ الروصيرص منذ بداية ٢٠١٥.<sup>٧١</sup>

### الميليشيات السودانية في المنطقة الأوسع

لقد كانت الميليشيات السودانية، لا سيما تلك التي تعمل في دارفور، دائماً لها أبعاد دولية أو عابرة للحدود. وعندما بدأت الحرب في دارفور في عام ٢٠٠٣، أتت أولى ميليشيات الجانجويد من بين العرب التشاديين وبعض المجموعات غير العربية (تامبا)، مثل متمردين تشاديين سابقين هربوا من الحروب، وشهدوا الجفاف في تشاد، ووصلوا دارفور في الفترة بين ستينات وثمانينات القرن العشرين. كما كان لجميع كبار القادة العرب في دارفور مثل موسى هلال وحמידتي والعديد من حكام غرب دارفور جذور بين العرب التشاديين.<sup>٧٢</sup>

كانت هذه الآليات العابرة للحدود عاملاً رئيسياً في العنف الذي شرّد ٢٠٠ ألف تقريباً من المدنيين التشاديين غير العرب في مدينة دارسلا جنوب شرق تشاد في الفترة بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨.<sup>٧٣</sup> وفي هذه الفترة، هرب العديد من عرب دارسلا أيضاً، ولكن إلى دارفور، ورحّب بهم أقاربهم الذين وصلوا قبلهم، والذين أصبح بعضهم قادة تقليديين ذوي نفوذ وقادة ميليشيات في دارفور، وأُطلق عليهم غالباً لقب "أمير". وعرض هؤلاء الأقارب على العرب التشاديين الحصول على الجنسية السودانية، والأرض التي تركها المشردون من غير العرب، وأحياناً

الحصول على مناصب مشابهة؛ غالباً مقابل الانضمام أو التجنيد في الميليشيات. وبالإضافة إلى ذلك، انضم مؤخراً منذ عام ٢٠٠٤ وما بعده بعض الشباب العرب وغير العرب التشاديين -منهم من وصلوا دارفور قديماً ومؤخراً، بالإضافة إلى جانجويد سودانيين- إلى مجموعات تمرد تشادية.<sup>٧٤</sup> وكانت بعض غارات التمرد التشادية القادمة من دارفور إلى تشاد مصحوبةً بهجمات من الجانجويد السودانيين.

ويمثل ردُّ فعل السلطات التشادية على الصعيدين القومي والمحلي في محاولة جذب العرب التشاديين للعودة إلى تشاد، وهي سياسة استمرت بعد التقارب الذي حدث بين التشاديين والسودانيين في عام ٢٠١٠.<sup>٧٥</sup> ووجد العرب الذين قرروا العودة إلى تشاد فرصاً أقل في السودان، أو تأثروا بعدم الأمان هناك، وكانوا خائفين أيضاً من احتمال فقدان أرضهم في تشاد.

ما زالت هذه الآليات العابرة للحدود مهمةً. فمذ عام ٢٠٠٣، انتشرت النزاعات بين مزارعي المساليت والرعاة العرب في غرب دارفور بشكلٍ منتظم في الجزء التشادي الذي يحدُّ السودان مُباشرةً. واشتكت السلطات التشادية من الغارات التي تشنها قوات الدعم السريع أو ميليشيات سودانية أخرى.<sup>٧٦</sup> ومؤخراً، لا سيما منذ عام ٢٠١٤، عبّر مئات الشباب العرب الحدود من دارسلا إلى دارفور للانضمام إلى الميليشيات السودانية التي عادةً ما تكون قوات دعم سريع تحارب في جبل مرّة. وكان لذلك أثر سلبي في العلاقات المجتمعية في دارسلا التي يعتقد فيها الكثير من غير العرب أن الجانجويد لا يزالون يمثلون تهديداً. وانضم أيضاً إلى قوات الدعم السريع متمردون عرب سابقون تشاديون من جبهة إنقاذ الجمهورية، واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، وكذلك عرب من (قبيلتي تاما ووداي) من الجبهة المتحدة للتغيير، السابقة. ووفقاً لعضو سابق في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، ربما انضم حوالي ألف متمرد تشادي سابق، منهم بعض القادة، ونقّب آخرون عن ذهب في جبل عامر، جنباً إلى جنب مع ميليشيات سودانية. وفي بداية عام ٢٠١٧، انتقد وزير الداخلية عصمت عبد الرحمن بشكل علني وجود قوات أجنبية في جبل عامر، مما أثار غضب حميدتي. وانتهى الجدل اللاحق لذلك باستقالة الوزير في شهر فبراير.<sup>٧٧</sup>

وعلى المستوى القومي، كان هناك خوف من أنه إذا ظهر فراغ في السلطة في تشاد، يمكن أن تعود الميليشيات السودانية ذات النشأة التشادية لتلحق فساداً بالحدود (كما فعل البعض في ٢٠٠٣-٢٠٠٨)، أو تدعم احتلالاً عربياً لتشاد. وبالإضافة إلى المخاوف من هذه "الأجندة التشادية" المحتملة، لم يُخَفَ حميدتي وقادة الميليشيات الأخرى صلتهم بأقاربهم في تشاد. وشملت هذه الصلات سياسيين عرباً، مثل: بشارة عيسى جاد الله (أحد أبناء المهارة ووزير دفاع تشادي)، ومحمد صالح النظيف (من أبناء المهارة ووزير خارجية سابق، ويرأس حالياً بعثة الأمم المتحدة إلى مالي)، وأحمد حسب الله صبيان (من عشيرة أولاد زيد الحاميد، وسفير سابق إلى الأمم المتحدة، وقائد سابق لقوات الدعم السريع).<sup>١١٢</sup> وقيل أيضاً إن هؤلاء السياسيين كان لهم تأثير في قادة العرب بدارفور والميليشيات من أقاربهم. وقد استُخدم مَن يدينون بالولاء لنظام الحكم التشادي قديماً هذا التأثير لتحويل عرب دارفور ضد الخرطوم. ويبقى أن نرى ما إذا كانت صفوة عرب تشاد بإمكانها المشاركة في كبح موقف الميليشيات السودانية لصالح السلام الإقليمي أم لا.

وتوجد آليات عابرة للحدود مشابهة، ولكن أقل أهمية في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، انضمت ميليشيات عرب من جنوب دارفور؛ بالتحديد ٧٠٠ رجل بقيادة موسى السمع عبد القاسم (من الحاميد وله

جذور تشادية، وهو قائد ميليشيا سابق بقيادة موسى هلال) إلى حملة تمرد سيليكيا في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤؛ وإن لم يكن بالضرورة بأمر من الخرطوم.<sup>١١٣</sup> ويبدو أن معظم رجاله قد عادوا منذ ذلك الحين إلى منطقة الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور، وإلى دارفور نفسها؛ غير أنه من الواضح أنهم لن يترددوا في العودة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى إن سنحت الفرصة مرة أخرى، وخاصةً لممارسة أعمال النهب.<sup>١١٤</sup>

وفي سبعينات وثمانينات القرن العشرين، هرب العديد من العرب من الجفاف والحرب في كل من تشاد ودارفور؛ للبحث عن فرص عمل في ليبيا. وانضم العديد منهم إلى القوات الليبية شبه المسلحة، أو إلى حركات التمرد التشادية التي دعمها الرئيس الليبي حينئذٍ "مُعمر القذافي". ومنذ اندلاع الثورة الليبية في ٢٠١١، حارب بعض أولادهم، وكذلك بعض أعضاء الميليشيات السودانية، وقادة عرب تشاديين سابقون في جوانب مختلفة من النزاعات المدنية في ليبيا.<sup>١١٥</sup>

وفي منتصف عام ٢٠١٦، كانت القوات الإسلامية الليبية -بدعم من الخرطوم وباشتراكها في دعم سلطات طرابلس ضد ما يُسمَّى الولاية الإسلامية، والقوات المنافسة بقيادة القائد خليفة حفتر- تحاول تجنيد مزيد من المقاتلين من عرب دارفور المُجمَّعين من ميليشيات سودانية. وبعدها سافر شعبان هدية "أبو عبيدة الزاوي"<sup>١١٦</sup> إلى السودان،

وقابل موسى هلال. وزُعم أنه أعطى هلال ٦ ملايين دولار لإرسال ٥ آلاف مقاتل إلى ليبيا، ولكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كان هلال سيُفي بهذه الصفقة، وما إذا كانت الخرطوم قد تفاضت عنها.<sup>١١٧</sup> وفي عام ٢٠١٦، حدثت حركات لمقاتلي دارفور عبر الحدود السودانية الليبية في الاتجاهين، وعاد المحاربون العرب، ومنهم متمردون تشاديون سابقون، إلى دارفور للانضمام إلى قوات الدعم السريع.<sup>١١٨</sup> كما شارك مقاتلون من ميليشيات عرب دارفور، لا سيما الحاميد أيضاً في الهجوم المتعلق بالذهب في منطقة الساحل والصحراء، ويشمل ذلك تشاد والنيجر وليبيا والجزائر، رغم عدم وجود دليل على أن إيراداتهم من ذلك ساعدت في تمويل ميليشيات سودانية. وقد قُبِضَ على البعض في الجزائر، وانضموا إلى قوات الدعم السريع بعد إرسالهم مرة أخرى إلى السودان.<sup>١١٩</sup>

وأخيراً، منذ عام ٢٠١٣، كانت قوات الدعم السريع من المسيرية من غرب كردفان تتدخل من حين لآخر في الحرب المدنية بجنوب السودان، وتحارب في ولاية الوحدة في جانب قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة، والتي قيل إنها كانت تُروِّدهم بالأسلحة أيضاً. لقد كانت تدخلاتهم المباشرة في إقليم جنوب السودان يُحرِّكها على الأغلب دافع النهب، وكان لهم علاقات بمجموعات النوير التي استضافت ماشية المسيرية طوال الموسم الجاف؛ ولم تكن تدخلات تنظمها الخرطوم.<sup>١٢٠</sup>

## الجاذبية الدائمة للميليشيات

أسفرت إستراتيجية الميليشيات عن العديد من التكاليف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية طويلة المدى، التي تكبدتها دولة السودان ومجتمعها. وأصبحت عملية إنشاء شبكات رعاية وتحالفات مع المجتمعات مؤخراً من خلال تجنيد الميليشيات ومكافأتهما "أكثر تكلفة"، كما أصبحت المجتمعات المستهدفة من هذه العملية على وعي متزايد باستخدام الخرطوم لها، وأصبحت غير راضية عن المخاطر طويلة المدى التي تنتج عن نشأة عداوات مع مجتمعات أخرى. ولكن هناك عدداً من العوامل ساهم في أن ظلت عضوية القوى شبه المسلحة والميليشيات خياراً عقلاً، وأهم هذه العوامل هو الصالح الاقتصادي الاجتماعي، والحاجة إلى حماية الذات والحفاظ عليها.

## المربع ٢- الاتحاد الأوروبي وقوات الدعم السريع

في منتصف عام ٢٠١٦، عندما كان الموسم المطر يُقَدِّد عمليات الحكومة ضد المتمردون في دارفور والمنطقتين، أعلنت الخرطوم عن هدنة أحادية الجانب، ثم أعادت نشر ٤٠٠ مركبة خاصة بقوات الدعم السريع بقيادة حميدتي وكذلك حرس الحدود في مدينة دبا جنوب دنقلا بالولاية الشمالية. ومن هناك، شنت هذه القوات حملات تمرد غرباً ناحية الحد الليبي، وزُعم القبض على أكثر من ١٥٠٠ "مهاجر غير شرعي" (من بينهم مواطنون إريتريون وسودانيون)، و"مُتورطين في الاتجار بالبشر".<sup>١٢١</sup> وتزامن ذلك مع منحة الاتحاد الأوروبي البالغ قيمتها ٤٥ مليون يورو (٥١ مليون دولار) إلى السودان كجزء من مشروع "عملية الخرطوم"، التابع للاتحاد الأوروبي،<sup>١٢٢</sup> والمصمَّم لوقف حركة تدفق المهاجرين من القرن الأفريقي إلى أوروبا. حتى إن لم تُقدَّم الأموال مباشرة إلى قوات الدعم السريع، فقد قدَّم حميدتي نفسه علناً على أنه داعم لسياسة الاتحاد الأوروبي ضد الاتجار بالبشر، وهدد بشكل استفزازي بفتح الحدود السودانية الليبية إذا لم يكافئه الاتحاد الأوروبي بصورة كافية على جهوده.<sup>١٢٣</sup>

ومن الواضح أن الخرطوم تحاول الاستفادة من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنع المهاجرين من الوصول إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، وذلك لتحسين علاقات السودان بأوروبا؛ ولكن الحكومة تضع أيضاً الاتحاد الأوروبي في موقف إشكالي بإضافتها الشرعية على القوة شبه المسلحة، لا سيما قوات الدعم السريع المعروفة بارتكاب انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان. وفي ذلك الوقت، كان الهدف الحقيقي وراء نشر قوات الدعم السريع على الحدود الليبية لا يزال غير واضح. ربما كان الهدف محاربة مُتمردَي حركة تحرير السودان -مبنى مناوي- العاملين في المنطقة، والذين يُقال إنهم يجنُّون المال من المهاجرين أو العديد من المهزَّبين كما زعم حميدتي بنفسه، وليس إيقاف تدفق حركة المهاجرين.<sup>١٢٤</sup>

كما أن الافتقار المتكرر إلى التعليم والفرص الاقتصادية في المنطقة بأكملها (السودان وتشاد وجنوب السودان) يُعدّ عاملاً أساسياً في فهم الجاذبية المستمرة للمليشيات بين الشباب؛ فحاجتهم إلى المال أو الماشية من أجل الزواج كانت دائماً سبباً رئيسياً للهجوم على الماشية. وبمرور الوقت، أصبح الهجوم العادي على الماشية (الذي رأته المجتمعات الرعوية عملاً بطولياً) أكثر حُرْفِيَّةً، وهو يشمل تكوين عصابات للهجوم. وخرق السارقون تدريجياً قواعد ومواثيق الشرف القديمة للهجوم -مثل تجنّب أن يراهم أحد، وعدم سفك الدماء ولبس النساء (حتى مجوهراتهن)- عندما تحوّلوا إلى مليشيات، وحلّت محلها أهداف جديدة لما يُسمّى "التطهير" أو التخلص من المجتمعات التي يرونها "أعداء".<sup>١٢٥</sup> وكانت القوات شبه المسلحة والمجموعات المتمردة على حدّ سواء تُجنّد في البداية من المدنيين الذين كانوا مُسلّحين بالفعل، أو من ذوي الخبرة في النزاعات، مثل: لصوص الماشية وحرس الماشية، أو حُماة الموارد الطبيعية الأخرى (مثل: الماء والخشب، والنباتات البرية، والحيوانات البرية).

وكان انهيار القيم التي تحكم سرقة الماشية والعلاقات بين المجتمعات، وانهيار النسيج الاجتماعي في مناطق النزاع في جميع أنحاء السودان من النتائج الاجتماعية الأساسية للتجنيد الشامل لمدنيين في مليشيات. وهكذا ظهر جيل جديد من الشباب يرى الحرب نشاطاً طبيعياً، أو مهنة، أو طريقة للحياة، وربما مصدرًا لإيرادات كبيرة. وفي بعض أجزاء السودان، يُنظر إلى العيش بالسلح على أنه وسيلة الفقراء الوحيدة افتراضياً للنهوض اجتماعياً في مجتمع يسود فيه بشكل كبير عدم المساواة. وأصبحت الآن بعض المجتمعات الأساسية التي جنّدت منها قوات شبه مسلحة بشكل عام تعتمد على الرواتب المدفوعة إلى المليشيات؛<sup>١٢٦</sup> فعندما لا تُدفع الرواتب، تكون غنائم الحرب وانتزاع ضرائب عديدة أحد مصادر الدخل الرئيسية. وبالفعل، عندما قطعت الخرطوم الرواتب عن القوات شبه المسلحة، نتيجة نقص الأموال أو لمعاقبة المليشيات غير المخلصة، أو عندما فشل القادة في توزيع المدفوعات عليهم بالتساوي، أو فشلوا في توزيعها من الأساس؛ تزايدت أنشطة المليشيات في النهب وانتزاع الضرائب كما فعل محاربو قوات الدعم السريع المستاوون في وسط السودان وشمال كردفان (انظر أعلاه).

كما شعرت المجتمعات التي يُجنّد منها الشباب بالخوف أيضاً من هجمات المجموعات المتمردة، كالهجمات الانتقامية من مجموعات الضحايا. وزاد هذا الخوف عند امتناع المليشيات والمجموعات التي جاءوا منها عن الاشتراك في محادثات السلام أو وقف إطلاق النار. وكانت أيضاً هجمات القوات الحكومية النظامية مصدرًا للخوف؛ حيث إن المليشيات ومجموعات المليشيات لا تتق بشكل عام في الخرطوم، إذ يعتقدون أن أسلحتهم هي قيمتهم الوحيدة لدى الحكومة، ولكنها أيضاً ضرورية لحمايتهم منها.<sup>١٢٧</sup> كما أصبحت أيضاً الهجمات الصادرة من مجتمعات المليشيات المنافسة، التي شجعتها الحكومة، أكثر بروزاً منذ انتشار النزاعات بين العرب في دارفور في ٢٠١٣. وهذه الاشتباكات كانت قاتلة بشكل خاص؛ لأن مليشيات العرب لم تُعدّ تحت سيطرة الحكومة، بالرغم من أنها تستخدم في الوقت نفسه أسلحة تُقدّمها لها الحكومة لمحاربة بعضها البعض.

## خاتمة

من وجهة نظر الخرطوم، هناك شرطان مُسبقان أساسيان ربما يُبرران تركها لإستراتيجية المليشيات: أولاً، تغيير البيئة السياسية، لا سيما التحول نحو تسوية سلمية للنزاعات في السودان؛ ولكن هذا يبدو بعيداً في وقت كتابة ذلك. وثانياً، وجود قوة دافعة وإن استمرت الحرب، وهذا الشرط مرتبط بأساس منطقي جوهري متعلق بالسوق، حيث إنهم إن استطاعوا إلى حدّ ما تمويل أنفسهم من خلال الغنائم وفرض الضرائب غير المشروعة، فإن المليشيات أصبحت تتطلب تكلفة متزايدة، وباتت الفوائد التي تُحقّقها غير مؤكدة؛ إن لم تكن ذات نتائج عكسية.

إن إصلاح القطاع الأمني يحدث بشكل عام في بيئة تمارس فيها القوات النظامية سلطتها على قوات شبه مسلحة أقل عدداً وقوة، ولكن القوات شبه المسلحة في السودان أكبر عدداً من القوات المسلحة السودانية، مع قلة تحكم الحكومة السودانية فيها (أو هيئات حكومية أخرى، منها جهاز الاستخبارات والأمن الوطني)، أو مستقلة بشكل أكبر عن السيطرة الحكومية؛ مما يجعل أي محاولة لإجراء إصلاح في القطاع الأمني وبناء سلام مستدام في الدولة أمراً مُعقّداً بشكل كبير.

لذا، يجب بشكل كبير اتخاذ خطوة أولى من الجهات الفاعلة المحلية والدولية المعنية بتحقيق السلام في السودان، وهي الاشتراك مع المجموعات التي تأتي منها الميليشيات بشكل كبير، لا سيما عرب الرزيقات والمسيرية، وكذلك الفلايية. وسيطلب التقسيم بين وداخل هذه المجموعات تعاوناً مع قادة الميليشيات والإدارة المحلية وأعضاء المجتمع في كل من الحكومة والمناطق التي تسيطر عليها حركات المعارضة. كما يجب أيضاً التعاون مع الجهات الفاعلة السودانية التي يمكنها التأثير في مجتمعات الميليشيات، لا سيما القادة السياسيون والتقليديون من العرب التشاديين.

لذا، يجب التوصل إلى اتفاق يهدف إلى تقليص قوات الميليشيات تدريجياً، وتنفيذ عملية نزع سلاح؛ على أن تكون الأولوية لتشكيل قوات مسلحة نظامية قومية من خلال دمج قوات من خلفيات متنوعة (مثل: القوات المسلحة السودانية، والمليشيات، والمتمردين) على كل مستويات الرُتب، على أن تُدار عملية دمج الميليشيات وحركات التمرد بعناية شديدة. ورغم أن الهدف الأساسي يتمثل في وضع الميليشيات والمتمردين تحت سيطرة الدولة، فإن الميليشيات ستحتاج أيضاً إلى ضمانات لأن مظالمهم سُنحل. ومن بين أهم مظالم الميليشيات والمتمردين في أطراف الدولة قلة وجود من يمثلهم في القوات السودانية النظامية، وخاصة في المستويات العليا. لذا، سيكون من اللازم اتخاذ إجراء إيجابي في هذه القضية، وتحديد معايير ذلك في أثناء المفاوضات السياسية، بدلاً من ترك الأمر لتتلاعب به لجان "الخبراء" المحلية بسهولة.

والأهم من ذلك أنه إذا كانت الإصلاحات تتطلب منع دخّل الميليشيات تماماً، فإن هذا سيؤثر في مجموعات بأكملها، وقد يُشجّعها على الاشتراك في مزيد من الهجمات للحصول على الغنائم. وهذا من شأنه أن يُحوّلهم بشكل كبير إلى "مُفسدين" لأي اتفاقية سلام يرونها حينها ضد صالحهم، وسيُشجّعهم على نشر العنف في الدول المجاورة مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا. ولنح حدوث ذلك، يجب تزويد مجتمعات الميليشيات بمصادر دخل بديلة، وخدمات وتنمية. ويجب إدارة إمداد الخدمات والتنمية هذا بعناية؛ حتى لا يمثل ذلك ترخيصاً لبعض الميليشيات لاحتلال الأرض. ويجب تحقيق ذلك في إطار اتفاقية

SPLM-IO  
الحركة الشعبية لتحرير السودان في معارضة

SPLM-N  
الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال

SSR  
إصلاح قطاع الأمن

UFDD-F  
اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية

## ملاحظات

كتب هذا الملخص جبروم توبيانا، وهو يقوم على مقابلات أُجريت في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، شملت مقابلات مع أعضاء وقادة ميليشيات سودانية في شرق تشاد، وفي أماكن أخرى خارج السودان. وولفت الملخص الانتباه أيضاً إلى بحث سابق أجراه الكاتب في دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، وخارج السودان. ويود الكاتب أن يتوجه بالشكر إلى سليمان بالود لدعمه المستمر، ولحلّي منظمة "بحوث التسليح في الصراعات" لمساعدتهم في تحديد الذخائر التي صُوِّدَت من صاندي العاج.

- ١ الميليشيا: نوع من القوات غير النظامية والتي يمكن أن تكون موالية للحكومة أو معارضة لها أو متمردة، بينما القوة شبه المسلحة تتضمن مستوى من الاندماج في بنى التحكم الإستراتيجي الحكومي رغم إمكانية تغير ذلك مع الوقت. ولكن في البيئة السودانية، كلمة "ميليشيا" قد استُخدمت كثيراً لتشير إلى القوات شبه المسلحة الموالية للحكومة والتي يتم التحكم بها بشكل أكبر أو أقل.  
٢ انظر: دي وال (٢٠٠٤) لاستخدام هذا التعبير.  
٣ انظر: وكالة التعاون التقني والتنمية (٢٠١٥)، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٦)، ص ٨٨-٩٥.  
٤ بدأت هذه الممارسة في عهد الرئيس جعفر نميري، وقبل ذلك خلال الحرب العالمية الأولى.  
٥ دي وال (١٩٩٤) /، صالح وحرير (١٩٩٤).  
٦ انظر: سالمون (٢٠٠٧) لمعرفة معلومات عن قوات الدفاع المدني.  
٧ بور وكولينز (٢٠٠٢، ص ١٩٣).  
٨ الجيزولي (٢٠١٥).  
٩ تُعد هذه المجموعة مرتبطة بحزب المؤتمر الوطني والإصلاح الإسلامي غازي صلاح الدين العتباتي. توبيانا، تانر وعبد الجليل (٢٠١٢، ص ٣١-٣٤).  
١٠ استمر نظام التجنيد حتى اليوم. وقد أثبت منذ بدايته أنه أداة فعالة لتعزيز التحكم في المجتمعات المحلية، واختبار ولائهم ومكافأتهم عليه بشكل دائم، وفي النهاية تقييد شبكاتهم السياسية القديمة التي كانت بصفة عامة تحت هيمنة الأحزاب الطائفية التقليدية التي كانت مُعادية للإخوان المسلمين.  
١١ مقابلات عديدة مع مؤلفين في الخرطوم ودارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، ٢٠١١-١٦.  
١٢ عثمان محمد يوسف كبير أحد أبناء قبيلة البيرتي غير العرب من شمال شرق دارفور. عمل حاكمًا لشمال دارفور لعشر سنوات (فترة طويلة على غير العادة) قبل أن يتم استبداله لا سيما بعد ضغط كبير من موسى هلال لعزله. وظل "كبير" وسيط سلطة مؤثرًا لحزب المؤتمر الوطني في الخرطوم.

من السلام المتفاوض عليه مع مجموعات المعارضة المسلحة، وعملية تحوّل ديمقراطي. حتى إن كان هذا الأمر سيحدث، فإن الميليشيات لن تقبل التغيير بسهولة، وسيتمرد البعض ويقاوم نزع السلاح.

إن الأهم من تقديم ضمانات للمجتمعات التي تنشأ منها الميليشيات أن تُعطي الخرطوم إشارة واضحة إلى أن التغيير على وشك أن يتحقق، وأن الحكومة المركزية ستوقف عن دعم الميليشيات وإعطائها حوافز للقتال، وأن الميليشيات ومجتمعاتها ستجازف بخسائر متزايدة (تشمل حياتها وثروتاتها ورأسمالها السياسي) إذا استمرت في أنشطتها الحالية. ■

## قائمة الاختصارات

CAR  
جمهورية افريقيا الوسطى

CPA  
اتفاق السلام الشامل

CRP  
شرطة الاحتياط المركزية

EU  
الاتحاد الأوروبي

FSR  
جبهة إنقاذ الجمهورية

JEM  
حركة العدل والمساواة

MP  
عضو في البرلمان

NCP  
حزب المؤتمر الوطني

NIF  
الجبهة الإسلامية الوطنية

NISS  
دائرة المخابرات والأمن الوطنية

PDF  
قوات الدفاع الشعبية

RSF  
مراسلون بلا حدود

SAF  
القوات المسلحة السودانية

SLA  
قوات الدعم السريع

SLA-MM  
جيش تحرير السودان - ميني ميناوي

SLA-AW  
جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور

SPLM/A  
الحركة الشعبية لتحرير السودان

سلام مع المجتمعات المحلية، ويمكن أن يكون مقابل نزع السلاح.

وسيتطلب نزع السلاح فقدان الميليشيات لأصولها الوحيدة في الأسواق، وهذا لن يترك لها شيئاً للمتاجرة به في معاملاتها مع الحكومة الحالية، ومجموعات المعارضة المسلحة، والمجتمعات المجاورة؛ على حدّ سواء. والمجتمعات التي تجد نفسها في موقف كهذا من غير المحتمل أن تنزع السلاح دون الحصول على ضمانات من جميع هذه الجهات. وفي هذه اللحظة، سيشعرون أيضاً بأنهم ضعفاء اقتصادياً وتجارياً على حدّ سواء في ظل الاختفاء المحتمل "السوق الميليشيات". لذا، كنوع من الضمانات ووجود دافع لنزع السلاح، ستحتاج الميليشيات إلى تمثيل سياسي لها في الحكومة والإدارات المحلية، وأيضاً في عمليات السلام على جميع المستويات، بالتنوع ما بين الحوار الوطني والحوارات المحلية، ومنها الحوارات بين المجتمعات.

ومن غير المرجح أن يكون إشراك مجتمعات الميليشيات في عمليات السلام أمراً سهلاً على الوسطاء الدوليين، بل سيشهد مقاومة من كل من الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة. ولكن سواء قامت حوارات شاملة أم لا، فسوف تُدعم المشاركة المباشرة بين حركات التمرد والميليشيات، وكذلك بين المجتمعات المرتبطة بكلتا المجموعتين. وسيكون لمجموعات المجتمع المدني، وأيضاً أعضاء تلك المجموعات المتنوعة، دور هام في دعم هذه المشاركة. وسيكون من الهام أيضاً وجود عمليات عدالة انتقالية تشمل تقديم تعويضات إلى الضحايا، وعمليات مصالحة طويلة الأمد. وبالفعل، حتى يتحقق نجاح عملية السلام الشاملة، ربما يجب النظر في نوع ما من العفو.

كما أن الإمكانيات والنتائج المحتملة لعمل إصلاح شامل في القطاع الأمني يجب أن تتضمن جميع الجهات الفاعلة السياسية والمسلحة على المستوى القومي. وستعتمد فرص النجاح إلى حدّ ما على التوقيت، وعلى وجود الإرادة السياسية المطلوبة بين جميع المجموعات المتضررة. إن البيئة الحالية بيئة يتزايد فيها إيمان جميع المجتمعات بأهمية تسليح نفسها لحماية نفسها بنفسها، بدلاً من الثقة في الجيش الوطني؛ لضمان سلامتها. لذا، يجب التعامل مع هذا الأمر -ربما- كجزء من حوار وطني.

يبدو كل ذلك غير ممكن في البيئة السودانية في وقت كتابة هذا المقال دون وجود إرادة سياسية ملموسة لتحقيق كل

- العربية شبه المسلحة الأخرى، التي كانت نشطة يوماً ما في جنوب دارفور، ومنها قوات مستقلة بقيادة داكروم، وميليشيات بقيادة عبد الله مصطفى أبو نوبة، قائد حرب أحرَّجاء من شمال دارفور، وكان له دور هام في حملة الحكومة ضد التمرد في جنوب نبالا في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤.
- ٦١ السافانا من المحاميد، وقيل إنها كانت تربطها علاقات وثيقة بموسى هلال أكثر من حميدتي.
- ٦٢ مقابلات الكاتب مع سياسي عربي من دارفور، الأماكن محجوبة، يوليو وسبتمبر ٢٠١٦؛ وموظف حكومي سوداني، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦.
- ٦٣ ذكر أمر اعتقال كوشيب ٥٠ تهمةً بجرائم مرتكبة ضد الإنسانية وجرائم حرب، شملت القتل والترحيل والتعذيب والاغتصاب والنهب.
- ٦٤ غراميزي وتوبيانا (٢٠١٣، ص ٢٥-٢٧).
- ٦٥ مقابلة الكاتب مع موظف حكومي سوداني، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦.
- ٦٦ كريكز وتوبيانا وغراميزي (٢٠١٦، ص ١٩٢).
- ٦٧ مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٣، ب، ص ٢١)، غراميزي (٢٠١٣، ص ٢٤-٣٥).
- ٦٨ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٦، ص ٥-٤).
- ٦٩ توبيانا (٢٠١٦).
- ٧٠ كان ذلك بسبب فقدان ٧٥٪ من الإيرادات البترولية في السودان بعد استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١ (شيفريلون-غويبيرت، قريباً).
- ٧١ راديو دبنقا (٢٠١١)، مقابلات الكاتب مع عمال مناجم ذهب، جنوب شرق تشاد، يونيو ٢٠١٦.
- ٧٢ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٦، ص ١٥٩).
- ٧٣ توبيانا (٢٠١٤)؛ مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٥، ص ٨-٩).
- ٧٤ مقابلات الكاتب مع قائد ميليشيا عربية، المكان محجوب، أغسطس ٢٠١٥؛ وعمال مناجم الذهب، يونيو ٢٠١٦؛ وسياسي عربي من دارفور، المكان محجوب، يوليو ٢٠١٦. انظر أيضاً توبيانا (٢٠١٤)، مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٥، ص ٨-٩).
- ٧٥ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٦، ص ١٥٨-١٥٩).
- ٧٦ مقابلات الكاتب مع قائد ميليشيا عربية، المكان محجوب، أغسطس ٢٠١٥؛ وعمال مناجم ذهب، شمال شرق تشاد، يناير ٢٠١٦، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦. انظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٦، ص ١٥٨).
- ٧٧ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٦، ص ٣٦).
- ٧٨ مجلة سودان تريبيون (٢٠١٦).
- ٧٩ شيفريلون-غويبيرت (قريباً).
- ٨٠ مجلة سودان تريبيون (٢٠١٦).
- ٨١ مجلة سودان تريبيون (٢٠١٦).
- ٨٢ مقابلات الكاتب مع باحثين، الأماكن محجوبة، مايو وسبتمبر ٢٠١٦؛ وسياسي عربي من دارفور، المكان محجوب، يوليو ٢٠١٦.
- ٨٣ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٦، ص ٥).
- ٨٤ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٦، ص ٢٨ و٤١).
- ٨٥ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٦، ص ٢٨ و٤١).
- ٨٦ مقابلات الكاتب مع عامل منجم ذهب، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦؛ وسياسي عربي من دارفور، المكان محجوب، يوليو ٢٠١٦.
- هزيمة قام بها متمردو جيش تحرير السودان في جبل مرة؛ انظر هيومن رايتس ووتش (٢٠١٥، ص ٣٠، ٦٥).
- ٣٦ مقابلة الكاتب مع صحفي سوداني، المكان محجوب، نوفمبر ٢٠١٦.
- ٣٧ تقدير أكثر نسبية هو ٦ آلاف، في حين هناك تقديرات أخرى أعلى مثل ٣٠ ألف (مقابلة كاتب مع سياسي عربي من دارفور، الأماكن محجوبة، يوليو وسبتمبر ٢٠١٦، وموظف سوداني حكومي، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦).
- ٣٨ مقابلات الكاتب مع سياسي عربي من دارفور، الموقع محجوب، يوليو ٢٠١٦، وموظف حكومي سوداني، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦.
- ٣٩ مقابلات الكاتب في دارفور والخرطوم-٢٠٠٤.
- ٤٠ مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٥، ص ١٠).
- ٤١ مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٤، ص ١٤).
- ٤٢ فقد هلال الأعضاء المنشقين الذين حولوا ولاهم إلى الخرطوم حيث أصبح أكثر اعتماداً على الحكومة، ولأسباب عدة منها أنهم كانوا قلقين من فقدان روايتهم الحكومية أو كانوا مُحِبِّين من طريقته المستبدة.
- ٤٣ مقابلات الكاتب مع سياسي عربي في دارفور وصحفي سوداني، المكان محجوب، يوليو-نوفمبر ٢٠١٦.
- ٤٤ كانت فصائل المحاميد الأخرى والحلفاء من عرب أولاد رشيد (من غير الرزيقات) أول من أبعدها أنفسهم عن هلال.
- ٤٥ توبيانا (٢٠١٠، ص ٢٠٧-٢١٠).
- ٤٦ مقابلات الكاتب بـسياسي عربي من دارفور وصحفي سوداني، المكان محجوب، يوليو-نوفمبر ٢٠١٦.
- ٤٧ توبيانا (٢٠١٢).
- ٤٨ تقرير سري في يناير ٢٠١٥ قدمه قائد تمرد من دارفور، موجود في حيازة الكاتب.
- ٤٩ مقابلات الكاتب مع سياسيين عرب من دارفور، الأماكن محجوبة، أغسطس ٢٠١٥ ويوليو ٢٠١٦، وموظف حكومي سوداني، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦.
- ٥٠ توبيانا وتائر وعبد الجليل (٢٠١٢، ص ٧٢-٩٧).
- ٥١ اليوناميد (العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور)-٢٠١٢
- ٥٢ انضم مؤخراً نائب ميليشية النور -حافظ داود، الذي قيل في الماضي إنه عُيِّنَ عقيداً في جهاز الاستخبارات والأمن الوطني- مرة أخرى إلى موسى هلال مع ٣٥ مركبة وقوات من لجول والمهارية والأبالة من أولاد راشد. وتستخدم هذه المجموعة اسم قوات الدعم السريع.
- ٥٣ مقابلات الكاتب مع سياسي عربي من دارفور، المكان محجوب، يناير ٢٠١٧.
- ٥٤ غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، ص ١٦-٣٧).
- ٥٥ أعادت الحكومة تنظيم هذه المناصب لتقييد سلطان المساليت، الذي كان مؤيداً قديماً لحزب الأمة المنافس.
- ٥٦ مقابلة الكاتب مع قائد تقليدي، جنوب شرق تشاد، يونيو ٢٠١٦.
- ٥٧ مقابلات الكاتب مع سياسيين عرب من دارفور، المكان محجوب، يوليو ٢٠١٦؛ وقائد تقليدي، جنوب شرق تشاد، يونيو ٢٠١٦.
- ٥٨ مقابلات الكاتب مع سياسيين عرب من دارفور، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦.
- ٥٩ مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٥، ص ١٣).
- ٦٠ معلومات أقل متاحة عن الوضع الحالي للقوات
- ١٣ في سبتمبر ٢٠١٢، استُخدمت ميليشيات قوات الدعم السريع المُشكَّلة حديثاً في الخرطوم لقمع المظاهرات المنددة بالأسعار العالية في العاصمة، والتي قيل إن ٢٠٠ مدني قُتلوا خلالها.
- ١٤ اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥، ص ١٠٠-١٠٢).
- ١٥ مقابلات عديدة مع مؤلفين في الخرطوم ودارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، ٢٠١١-٢٠١٦.
- ١٦ غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، ص ٥٧-٥٨)، منظمة مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٣، ص ٩).
- ١٧ التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١١، ص ٧).
- ١٨ توبيانا (٢٠١٤).
- ١٩ انظر: مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١١، ص ١٤).
- ٢٠ تضمن ذلك انتهاكات ضد عرب المسيحية في جنوب كردفان والمدنيين في منطقة العبيد، وقيام قوات الدعم السريع بقطع الطريق السريع وسرقة ركاب السيارات والمحلات في ٢٠١٤ و٢٠١٥ في وسط السودان، انظر: صحيفة سودان تريبيون (٢٠١٥).
- ٢١ هيومان رايتس ووتش (٢٠١٥، ص ٢٩).
- ٢٢ منظمة العفو الدولية (٢٠١٦، ص ١٢)، مقابلة الكاتب مع موظف حكومي سوداني، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦.
- ٢٣ من المفترض أن هناك تعديلاً دستورياً في يناير ٢٠١٥ يضيف الطابع القانوني على تحكم جهاز الاستخبارات والأمن الوطني في قوات الدعم السريع، انظر: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٥، ص ١٧).
- ٢٤ مقابلة الكاتب مع موظف حكومي سوداني، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦، انظر: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٥، ص ١٤).
- ٢٥ توبيانا (٢٠١٠، ص ٢١٢).
- ٢٦ مقابلة الكاتب مع محمد حمدان دقلو "حميدتي"، نبالا، جنوب دارفور، ديسمبر ٢٠٠٩.
- ٢٧ يشمل ذلك ابن عم حميدتي - عادل حميد دقلو الذي عُيِّنَ وزير الدولة للسياحة، انظر: المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً (٢٠١٥). وبحلول عام ٢٠١٦، قيل إنه طُلب من حميدتي قبول منصب وزير الدولة للدفاع.
- ٢٨ ارتكزت هذه الحركة على مطالب حزب المؤتمر الوطني الذي أسسه حسن الترابي باعتباره المعارض الأساسي في "الحوار الوطني" الذي بدأه الرئيس عمر البشير لتقييد قوى جهاز الاستخبارات والأمن الوطني.
- ٢٩ مقابلة الكاتب مع موظف سوداني حكومي، المكان محجوب، مارس ٢٠١٧، صحيفة سودان تريبيون (٢٠١٧).
- ٣٠ مقابلات الكاتب مع سياسي عربي من دارفور، المكان محجوب، يوليو وسبتمبر ٢٠١٦، وموظف حكومي سوداني، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦.
- ٣١ راديو دبنقا (٢٠١٥).
- ٣٢ راديو دبنقا (٢٠١٥).
- ٣٣ مقابلات الكاتب مع سياسي عربي من دارفور، الأماكن محجوبة، يوليو وسبتمبر ٢٠١٦، وموظف حكومي سوداني، المكان محجوب، ٢٠١٦.
- 34 هناك عدد من التقارير حول قوات الدعم السريع التي تقاتل القوات النظامية التابعة للحكومة. في يناير 2015 قاتلت هذه القوة ضد القوات المسلحة السودانية في قولو، في غرب جبل مرة (وسط دارفور). وأفادت التقارير أن أعضاء قوات الدعم السريع قتلوا ستة جنود حين حاولت القوات المسلحة السودانية
- ٣٥ حماية المدنيين المحليين من الانتهاكات المرتكبة من قبل أعضاء قوات الدعم السريع انتقاماً بسبب

- 87 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠١٦، ص ٥).
- 88 إيل (٢٠١٦، ص ٢٠٠).
- 89 بالدو (٢٠١٦، ص ٨).
- 90 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٧، ص ٢٦٩)، قناة ناشيونال جيوغرافيك (إن دي).
- 91 رايت، كارلسون، ودونغز (٢٠١٥، ص ١٧)؛ وفيرا وإيويونغ (٢٠١٤، ص ٢٤).
- 92 فيرا وإيويونغ (٢٠١٤، ص ٢٦).
- 93 فيرا وإيويونغ (٢٠١٦، ص ٢٦).
- 94 فيرا وإيويونغ (٢٠١٦، ص ٢٤-٢٦).
- 95 على سبيل المثال، كشفت دراسة أجريت في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في أبريل ٢٠٠٩ أن من بين ٥١ قرية زمت أنها من "ضحايا عمليات الصيد"، يُلقى اللوم على ٥٠ أجنبيًا، منهم ٤٥ يولومون سودانيين (وجنسيات أخرى مثل التشاديين والليبيين) (لجنة إصلاح قطاع الأمن، ٢٠٠٩، ص ٣٨)
- 96 تم الاطلاع على الوثائق في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. انظر أيضًا قناة ناشيونال جيوغرافيك (٢٠١٥).
- 97 تم الاطلاع على الوثائق في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.
- 98 تم الاطلاع على الذخيرة في مشروع بحث الأسلحة الصغيرة.
- 99 تم الاطلاع على الذخيرة في مشروع بحث الأسلحة الصغيرة.
- ١٠٠ تم الاطلاع على الذخيرة في مشروع بحث الأسلحة الصغيرة.
- ١٠١ انظر توبيانا (٢٠٠٨) للمعلومات الأساسية.
- ١٠٢ بالتحديد بعض المجموعات الفرعية لقبيلتي ببرتيا وبورون.
- ١٠٣ مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٣، ص ٥ و٢٠-٢١)، المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً (٢٠١٧).
- ١٠٤ مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٣، ص ٢٢-٢٣)، المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً (٢٠١٧).
- ١٠٥ مقابلة الكاتب مع سياسي عربي من دارفور، المكان محجوب، يوليو ٢٠١٦.
- ١٠٦ مقابلة الكاتب مع موظف حكومي سوداني، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦.
- ١٠٧ مقابلات الكاتب مع قائد عربي تقليدي عاد مؤخرًا من دارفور، وقائد تقليدي غير عربي من الحدود، جنوب شرق تشاد، يونيو ٢٠١٦.
- ١٠٨ توبيانا (٢٠١١، ص ٦٥).
- ١٠٩ مقابلة الكاتب مع متمرّد تشادي، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦.
- ١١٠ توبيانا (٢٠١١، ص ١٥).
- ١١١ مقابلات الكاتب مع موظفين تشاديين وقادة تقليديين، جنوب شرق تشاد، يونيو ٢٠١٦.
- ١١٢ مقابلات الكاتب مع قائد تقليدي، جنوب شرق تشاد، يونيو ٢٠١٦؛ وسياسي عربي من دارفور، المكان محجوب، يوليو ٢٠١٦؛ ومتمردين تشاديين من اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، الأماكن محجوبة، سبتمبر ونوفمبر ٢٠١٦؛ وموظف سوداني، المكان محجوب، مارس ٢٠١٧، راديو تمازج (٢٠١٧).
- ١١٣ مقابلات الكاتب مع سياسي عربي من دارفور، الأماكن محجوبة، يناير ويوليو ٢٠١٦؛ ومتمرّد عربي تشادي، المكان محجوب، نوفمبر ٢٠١٦.
- ١١٤ التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٦، ص ٩).
- ١١٥ مقابلات الكاتب مع سياسي عربي من دارفور، الأماكن محجوبة، يوليو ٢٠١٦؛ ومتمرّد عربي
- تشادي، المكان محجوب، نوفمبر ٢٠١٦.
- ١١٦ مقابلات الكاتب مع سياسي عربي من دارفور، المكان محجوب، يوليو ٢٠١٦؛ ومتمرّد تشادي، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦.
- ١١٧ قدّم أبو عبيدة نفسه على أنه مساعد للقائد الإسلامي عبد الحكيم بلحاج، وكان قبل ذلك قائد الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة التابعة لتنظيم القاعدة المنحل الآن. كان بلحاج منفيًا في السودان عندما تولّى القذافي حكم ليبيا (دي وال، ٢٠١٣، ص ٧٢).
- ١١٨ مقابلات الكاتب مع سياسي عربي من دارفور، الأماكن محجوبة، يوليو وسبتمبر ٢٠١٦؛ ومسؤول حكومي سوداني، المكان محجوب، سبتمبر ٢٠١٦.
- ١١٩ مقابلات الكاتب مع سياسي عربي من دارفور، الأماكن محجوبة، يوليو وسبتمبر ٢٠١٦؛ ومتمرّد تشادي سابق، المكان محجوب، فبراير ٢٠١٧.
- ١٢٠ مقابلات الكاتب مع عامل منجم ذهب، المكان محجوب، أغسطس ٢٠١٥؛ ومتمرّد تشادي من دارفور، الأماكن محجوبة، سبتمبر ٢٠١٦.
- ١٢١ كرين، وتوبيانا، وغراميزي (٢٠١٦، ص ١٩٧-١٩٩).
- ١٢٢ حكومة السودان (٢٠١٦)، أفريكان نيوز (٢٠١٧).
- ١٢٣ انظر الاتحاد الأوروبي: مبادرة تقصّي طرق تدفّق الهجرة من وإلى القرن الأفريقي (٢٠١٦).
- ١٢٤ صحيفة سودان تريبون (٢٠١٦، ب)، صحيفة الانتباهة (٢٠١٦).
- ١٢٥ صحيفة سودان تريبون (٢٠١٦، ب).
- ١٢٦ مقابلة الكاتب مع الشيخ ابن عمر سعيد، باريس، ٢٠١٦.
- ١٢٧ يانغ وآخرون (٢٠٠٩، ص ٧٦).
- ١٢٨ مقابلات عديدة للكاتب، الخرطوم ودارفور وجنوب كردفان، ٢٠٠٤-٢٠١٣.

## المراجع

- ACLED (Armed Conflict Location and Event Data Project). 2015. 'Trend 4: Trends in Violence by Country in 2015.'
- AfricaNews. 2017. 'Sudan: 115 Migrants Intercepted in Northern Border with Libya.' 9 January.
- AI (Amnesty International). 2016. 'Scorched Earth, Poisoned Air: Sudanese Government Forces Ravage Jebel Marra, Darfur.' 29 September.
- Al-Intibaha. 2016. 'Hemmeti Asks the EU to Pay a "Ransom" in Order to Protect It from Human Trafficking' [in Arabic]. 31 August.
- Baldo, Suliman. 2016. 'Khartoum's Economic Achilles' Heel: The Intersection of War, Profit and Greed.' enough. 29 August.
- Burr, Millard J. and Robert O. Collins. 2003. *Revolutionary Sudan: Hasan Al-Turabi and the Islamist State, 1989-2000*. Leiden: Brill.
- Chevrillon-Guibert, Raphaëlle. Forthcoming. 'Gold Boom in Sudan.' *International Development Policy*.
- Comité sectoriel de la RSS (Réforme du secteur de la sécurité). 2009. *Atlas des systèmes sociaux et institutionnels d'utilisation de l'espace Est centrafricain*. Bangui: Comité sectoriel de la RSS. November.
- CPA (Comprehensive Peace Agreement between the Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's

- Resolution 1591 (2005). S/2016/805 of 22 September.
- Vira, Varun and Thomas Ewing. 2014. *Ivory's Curse: The Militarization and Professionalization of Poaching in Africa*. Born Free USA and C4ADS. April.
- De Waal, Alex. 1994. 'Some Comments on Militias in Contemporary Sudan.' In Martin Daly and Ahmed A. Sikainga, eds. *Civil War in the Sudan*. London: Taurus, pp. 142-56.
- . 2004. 'Counter-insurgency on the Cheap.' *London Review of Books*, Vol. 26, No. 15. 5 August.
- . 2013. "'My Fears, Alas, Were Not Unfounded": Africa's Responses to the Libya Conflict.' In Aidan Hehir and Robert Murray, eds. *Libya: The Responsibility to Protect and the Future of Humanitarian Intervention*. New York: Palgrave, pp. 58-82.
- Wright, Joanna, Christopher Carlson, and Hannah Dönges. 2015. 'In the Line of Fire: Elephant and Rhino Poaching in Africa.' In Small Arms Survey. *Small Arms Survey 2015: Weapons and the World*. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 7-35.
- Young, Helen, et al. 2009. *Livelihoods, Power and Choice: The Vulnerability of the Northern Rizeyat*. Medford: Feinstein International Center.
- communautés arabes au Darfour.' *Politique Africaine*, No. 118, June, pp. 205-24.
- . 2011. *Renouncing the Rebels: Local and Regional Dimensions of Chad-Sudan Rapprochement*. HSBA Working Paper No. 25. Geneva: Small Arms Survey. March.
- . 2012. 'The Diary of a Former Sanctions Buster.' openDemocracy. 2 October.
- . 2014. 'Out for Gold and Blood in Sudan: Letter from Jebel Amir.' *Foreign Affairs*. 1 May.
- . 2016. 'After Libya, a Rush for Gold and Guns: Letter from Aouzou.' *Foreign Affairs*. 24 February.
- , Victor Tanner, and Musa Adam Abdul-Jalil. 2012. *Traditional Authorities' Peacemaking Role in Darfur*. Washington, DC: US Institute of Peace.
- UNAMID (African Union/United Nations Hybrid Operation in Darfur). 2012. *Military Report on Attack on UNAMID Patrol to Hashaba North*. Leaked document. 18 October.
- UNEP (United Nations Environment Programme). 2007. *Sudan Post-conflict Environmental Assessment*. June.
- UNSC (United Nations Security Council). 2015. *Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005)*. S/2015/31 of 19 January.
- . 2016. *Final Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to*
- Salih, Mohamed and Sharif Harir. 1994. 'Tribal Militias: The Genesis of National Disintegration.' In Sharif Harir and Terje Tvedt, eds. *Short-cut to Decay: The Case of the Sudan*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, pp. 186-203.
- Salmon, Jago. 2007. *A Paramilitary Revolution: The Popular Defence Forces*. HSBA Working Paper No. 10. Geneva: Small Arms Survey.
- SDFG (Sudan Democracy First Group). 2015. 'Musa Hilal's "Awakening": The Government of Sudan's Worst Nightmare?'
- . 2017. 'Militias of Bashir's Regime and the Proxy War (1).'
- Sudan Tribune*. 2014. '75% of Sudan's Gold Production Is Smuggled: Official.' 10 June.
- . 2015. 'Sudan's RSF Militia Blocks Highway in Khartoum for Several Hours.' 6 September.
- . 2016a. 'Sudan Gold Revenue Reaches \$903m in Three Months.' 1 June.
- . 2016b. 'Sudan Says It Is Combating Illegal Migration "on Behalf of Europe".' 31 August.
- . 2017. 'Sudanese Parliament Passes RSF Act Integrating Militiamen in the Army.' 16 January.
- Tubiana, Jérôme. 2008. *The Chad-Sudan Proxy War and the 'Darfurization' of Chad: Myths and Reality*. HSBA Working Paper No. 12. Geneva: Small Arms Survey. April.
- . 2010. "'Seule une tortue peut mordre une tortue": Accords entre groupes rebelles et

المتحدة، ومعهد السلام الأمريكي. وحصل مركز بحث الأسلحة الصغيرة أيضاً على دعم سويسري، لم يكن تنفيذ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري ممكناً بشكل فعّال دونه.

### شكر وتقدير

محرّر السلسلة: إميل ليبرون  
(lebrun@smallarmssurvey.org)  
المحرّر: كلير ماك أيفوف  
المصحح: أليكس بوتر  
رسم الخرائط: جيلي لوف (jluff@mapgrafix.com)  
المُدقّق اللغوي: دونالد ستراكمان (donaldstrachan@outlook.com)  
التصميم والتنسيق: واثق زيدان (wathqz@gmail.com)

### تفاصيل الاتصال

لمزيد من المعلومات أو لإبداء ملاحظات، يُرجى الاتصال بكريستوفر كارلسون، مُنسّق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على البريد الإلكتروني: kristopher.carlson@smallarmssurvey.org

التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان  
مركز مسح الأسلحة الصغيرة، مجمع بيت السلام

شيمين يوجين - ريغوت ٢ إي  
جنيف، سويسرا

هاتف: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧  
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨

### ملخص مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

إن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان مشروع ممتد لسنوات عديدة، يُديره مركز مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مركز عالمي متميز، مقره في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف بسويسرا. وأعد المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة كبيرة من الشركاء السودانيين والدوليين. ومن خلال الإعداد والنشر الفعّال لبحث تجريبي ومناسب زمنياً، يدعم المشروع مبادرات الحد من العنف، وتشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، والأنظمة التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية، وإصلاح القطاع الأمني، وأنشطة مراقبة الأسلحة في جميع أنحاء السودان وجنوب السودان. ويُقدّم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري أيضاً نصيحة خاصة بالسياسة العامة عن مواجهة مشكلة عدم الأمن.

الملخص مُصمّم لتقديم صور دورية في حينها عن المعلومات الأساسية بصيغة سهلة على القارئ. كما يُقدّم التقييم الأساسي للأمن البشري مجموعة من أوراق عمل أكثر طولاً وتفصيلاً. جميع النشرات متاحة باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع [www.smallarmssurveysudan.org](http://www.smallarmssurveysudan.org). ويمكن رؤية تقارير "حقائق وأرقام" عن قضايا الأمن الأساسية على الموقع [www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php](http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php).

يُحصل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على دعم مالي مباشر من وزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الخارجية النرويجية، وحصل على دعم في الماضي من صندوق السلام والأمن العالميين في وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا، ووزارة خارجية الدنمارك، ووزارة خارجية هولندا، والصندوق العالمي لمنع الصراعات التابع لحكومة المملكة المتحدة؛ وكذلك من مجموعة إزالة الألغام الدنماركية، والصندوق الوطني للديمقراطية في الولايات

